Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3| No. 3 | Page 145– 182 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام بمحافظة إب في الجمهورية اليمنية

proposed conception for the development of public education funding sources in Ibb Governorate

منتهى حمود سلطان الشكري

باحثة – كلية التربية

– جامعة صنعاء – اليمن

خالـد محسـن الجـرادي

أصول التربية والتخطيط التربوي

– جامعة صنعاء – اليمن

جلال محمد قاسم المذحجي

علم اجتماع التربية– كلية التربية

– جامعة اب – اليمن

Montaha Hamoud Sultan Al-Shukri

Researcher – Faculty of Education
Sana'a University - Yemen

Khaled Mohsen Al-Jaradi

Researcher - Foundations of Education, and Educational Planning - Sana'a University – Yemen,

Dr. Galal Mohammed Al-Mathhagi

Researcher -of Sociology of Education, Faculty of Education- Ibb University-– Yemen

الملخص:

هدف البحث إلى تقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب ، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بنوعية المسحي والتطويري؛ لاتساقه مع أهداف البحث الحالي وطبيعته، ولجمع البيانات والمعلومات استخدمت الباحثة أداة من نوع استبانة، تضمنت (49) فقرة تم تطبيقها بعد التأكد من صحتها وثباتها على عينة قصدية من الخبراء المشاركين في جولات أسلوب دلفي المعدل بلغ عددهم(24) خبيرًا، توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج، أهمها: ارتفاع المستوى الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين لمجالات تطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة وبدرجة كبيرة وبنسبة موافقة إجمالية بلغت (83%)، وبمتوسط حسابي إجمالي (2.48) وانحراف معياري إجمالي(0.46)، من إجمالي استجابات الخبراء المشاركين البالغ عددهم (24) خبيرًا، و أوصت الباحثة بجملة من التوصيات التي من شأنها تطبيق نتائج التصور المقترح.

الكلمات المفتاحية: تطوير ، تمويل التعليم، محافظة إب.

Abstract:

The aim of the current research is to present a proposed conception for the development of public education funding sources in Ibb Governorate in the light of contemporary global experiences. To achieve that, the researcher used the descriptive approach with the quality of the development survey, due to its consistency, objectives and the nature of the current research, and to collect data and information, the researcher used a questionnaire-type tool, which included (49) paragraphs. The total level of approval of the participating experts regarding the fields of developing education funding sources in the light of contemporary global experiences increased to a large extent with a total approval rate of (83%), and with a total mean of (2.48) and a total standard deviation (0.46), out of the total responses of the participating of (24) experts. In light of this, the researcher recommended a set of recommendations that would apply the results of the proposed vision.

Keywords: development-Education funding- Ibb Governorate.

المقدمة:

يُعَدُّ التعليم عاملًا أساسيًّا في تقدُّم وتنمية الإنسان فكريًا وثقافيًّا ومعرفيًّا، بوصفه المسؤول عن تطور المجتمع واستقراره وتوفير احتياجاته الحالية والمستقبلية، كما أَنَّ التعليم الجيد يعزز الانتماء الوطني، ويوفر الأمن والسلم الاجتماعي، ويسهم في إعداد الموارد البشرية المؤهلة التي تسهم بدورها في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في المجتمع، ومن هنا أصبح التعليم عنصرًا أساسيًّا لقيام الحضارات الإنسانية وتفوقها؛ وهو ما يعوض عن الهدر البشري الذي يمكن أن يحدث خلال المسيرة التعليمية لأي أمة؛ لِأَنَّهُ إذا كان التعليم في الماضي ظاهرة حضارية ووسيلة تطور وتقدم فَإِنَّهُ أصبح اليوم أمنًا قوميًّا وضرورة للبقاء" (الريمي، 2016، 1).

ومن هنا تزايد الاهتمام به في كافة دول العالم، وخلال مراحل تطوره واجه التعليم العديد من الأزمات التي أعاقت مسيرته ومن أهمها أزمة تمويل التعليم التي بدأت تتشكل في السبعينيات من القرن العشرين وتسببت فيها عوامل ديموغرافية واقتصادية

وتربوية؛ حيث شهدت تلك الفترة التوسع في التعليم وظهور نظرية رأس المال البشري وتزايد الاهتمام بالأبحاث والدراسات المتعلقة بتمويل التعليم والتي تبلورت في ذلك الوقت في علم حديث عُرف باقتصاديات التعليم (المالكي، 2013، 54).

واليمن كغيرها من الدول العربية يعدُّ التعليم مسؤولية الدولة، وميزانيته جزء من الميزانية العامة، ولا توجد ضرائب خاصة بالتعليم، وتقوم الدولة بتقديم التعليم مجانًا في مختلف مراحله، وهذا ما نص عليه الدستور اليمني في مادته (53) أن "التعليم حق للمواطنين جميعًا تكفله الدولة وفقًا للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي وتعمل الدولة على محو الأمية"، يؤكد ذلك قانون التعليم رقم (45) لعام 1992م، في مادته الثامنة أن "التعليم مجاني في كل مراحله تكفله الدولة وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجيًا على وفق خطة يقرها مجلس الوزراء"(وزارة التخطيط، 2004، 67)، وبالرغم من ذلك لا تزال ميزانية التعليم العام تعتمد مركزيًا على مستوى المناطق أو المحافظات؛ حيث توزع النفقات الجارية مركزيًا، أي من قبل وزارة التربية والتعليم على مكاتب التربية بالمحافظات، وهي بحد ذاتها موزعة على مكاتب التربية والمدارس التابعة لها، مع ضوابط صارمة بالتنفيذ في توزيعها حسب البنود والأنواع المبينة لنواحي الاستخدام، مع هامش محدد في بعض الأنواع، أما النفقات الرأسمالية فهي أيضًا توزع مركزيًا من قبل وزارة التربية والتعليم، بل تنفذ في الغالب بإشراف مركزي، وبمتابعة محلية، ولا يعني هذا أن مكاتب التربية لا دخل لها في النفقات التعليمية، وإنما هي التي ترصد احتياجاتها منها مع بيان نواحي هذا النفقات، ولكن تحديد حجم النفقات التعليمية وتوزيعها وفق أولويات كل محافظة يتم من قبل وزارتي التربية والمالية بناء على الإمكانيات المتاحة، وتوزع أيضًا مركزيًا، وكذلك تنفذ مركزيًا لضمان توزيعها الأمثل وفقًا لأفضل البدائل المتاحة، والحد من التكاليف (الحاج، 2011، 138).

ومحافظة إب لا تختلف عن باقي محافظات الجمهورية؛ كونها إحدى المحافظات اليمنية، ومصادر تمويل التعليم لا تختلف عن بقية محافظات الجمهورية اليمنية من حيث محدودية مصادر تمويل التعليم المتعلقة بميزانية الدولة، وخاصة أن محافظة إب تتمتع بكثافة سكانية مع زيادة عدد المواليد والوافدين إليها، وتعجز ميزانية الدولة في تغطية احتياجات التعليم بالشكل الذي يكفل مخرجات ذات جودة جيدة، وَمِنْ ثَمَّ يجب العمل على إيجاد مصادر تمويل التعليم وتطويرها وفق التجارب المعاصرة لغرض تحسين العملية التعليمية وضمان مخرجاته كجودة عالية؛ لِأَنَّهُ إذا تم الاعتماد الكلي على النسبة المخصصة للتعليم من ميزانية الدولة فسيؤدي إلى تراجع كبير في العملية التعليمية وضعف القدرة على مواكبة الثورة التكنولوجية والصناعية الحديثة، فينبغي تطوير المصادر الحالية والبحث عن مصادر أخرى تغطي العجز الحاصل في مصادر تمويل التعليم، وهذا ما يسعى البحث الحالي إلى دراسته من خلال تقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة.

مشكلة البحث:

يواجه التعليم العام في الجمهورية اليمنية قيودًا عديدة، تحد من كفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وإمكانية تطويرها، ولعل من أبرز تلك القيود محدودية

البنية الأساسية المتصلة بالمنشآت التعليمية والمعملية والتجهيزات التقنية، وغير ذلك من مستلزمات ومتطلبات العملية التعلمية (الحاوري، 2005، 2)؛ وهو ما انعكس على مؤسسات التعليم العام ومنها المدارس؛ حيث لا تزال تواجه مشكلة قائمة تتمثل في عدم قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على التعليم والتوسع فيه؛ إذ إنَّ الموارد الحكومية المتاحة تتناقص باستمرار مع الطلب المتنامي على التعليم، والزيادة المطردة في عدد السكان، كما أن كثيرًا من الدول تطمح بجدية إلى الأخذ بأسباب التقدم الحضاري، واللحاق بالدول التي سبقتها في العلوم التقنية بخاصة، لكن من وجهة أخرى لابد أن نعرف أَنَّ ميزانية أي دولة محدودة بمواردها المتاحة ومطالب وتطلعات الشعوب لتعليم متميز بلا حدود ومن هنا فَإِنَّ الإنفاق على التعليم وتقنية مساراته تتطلب ميزانيات كبيرة لا تستطيع الدولة بمفردها تحملها، ونتيجة للنمو المتزايد للالتحاق به، فَإِنَّهُ لا تزال تواجه تلك المؤسسات من تدني كفاءته الداخلية بارتفاع معدلات الإعادة والتسرب؛ الأمر الذي يستدعي تحسين مختلف عناصر العملية التعليمية وتقوية الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي للحد من هذه الظاهرة (الحوثي، 2008، 24).

وفيما يتعلق بواقع التعليم العام في محافظة إب فَإِنَّهُ لا يزال يواجه العديد من المشكلات، منها: الزيادة في عدد الطلبة التي لا تتناسب مع ما تحتويه المباني المدرسية من شعب دراسية ووجود الكثير من المباني المدرسية تحتاج الترميم، وندرة المكتبات والمختبرات المدرسية، وضعف التجهيزات الضرورية الخاصة بالمختبرات من أثاث وأدوات ومواد، ومحدودية المواد والأدوات والمخصصات المالية لتنفيذ الأنشطة فضلًا عن ندرة الوسائل التعليمية والقاعات وأماكن ممارسة الأنشطة، وهذا يؤكده الواقع المعاش وما أشارت إليه العديد من الدراسات كدراسة كلٍّ من الحاوري (2005) ومجاهد (2010) والعكادي (2014) والبدوي (2021)، وما أشارت إليه مؤشرات التعليم في اليمن (2015) وما زاد الأمر سَوْءًا توقف الموارد الحكومية نتيجة الحرب الدائرة في البلاد منذ العام 2014م وحتى وقتنا الحالي، وكل ذلك يتطلب ضرورة توفر موارد مالية يمكّن مؤسسات التعليم العام في المحافظة من تنفيذ أنشطتها المختلفة؛ ولذا فَإِنَّ مشكلة البحث الحالي تكمن بالتساؤل الرئيس الآتي: **ما التصور المقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي في محافظة إب** ؟الذي يتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما واقع تمويل التعليم العام وتطويره في محافظة إب، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات والتقارير الوطنية؟
2- ما واقع توفر مصادر تمويل التعليم العام بمحافظة إب بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات والتقارير الوطنية؟
3- ما درجة أهمية تطوير مصادر تمويل التعليم العام في محافظة إب بحسب ما أشارت إليه نتائج البحث الميدانية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تصميم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة، وذلك من خلال التعرف على الآتي:

1- معرفة واقع تمويل التعليم العام وتطويره في محافظة إب، بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات والتقارير الوطنية.

2- معرفة واقع توفر مصادر تمويل التعليم العام بمحافظة إب بحسب ما أشارت إليه المصادر والدراسات والتقارير الوطنية.

معرفة درجة أهمية تطوير مصادر تمويل التعليم العام في محافظة إب بحسب ما أشارت إليه نتائج البحث الميدانية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في الآتي:

- يقدم البحث الحالي تصورًا مقترحاً لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب بما يمكّن من إحداث عملية التطوير للنظام التعليمي، للتحول من المصادر التقليدية للتمويل الراهنة إلى مصادر جديدة تتميز بالتنوع، واللازمة لتفعيل العملية التعليمية بما يتلاءم مع متطلبات إصلاح وتطوير التعليم.

- إنَّ النتائج التي يتوصل إليها البحث الحالي قد تفيد القيادات وصانعي القرار والمخططين التربويين في المؤسسات التعليمية اليمنية من خلال تزويدهم بالعمليات والممارسات والمعلومات التي يمكن أن تساعدهم في إعداد الخطط والبرامج التطويرية لأداء المؤسسات التعليمية، وبما يسهم في تحقيق أهداف نظام التربية والتعليم ومؤسساته في اليمن بكفاءة عالية.

- إنَّ النتائج التي توصل إليها البحث الحالي قد تفيد القيادات في مكتب التربية والتعليم في الجمهورية من خلال تزويدهم بالمؤشرات والآليات والعمليات التي تساعدهم في إعداد الخطط والبرامج الهادفة إلى تطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة.

- إنَّ النتائج التي توصل إليها البحث الحالي قد تفيد الباحثين والمهتمين في تطوير أداء المؤسسات التعليمية من خلال تزويدهم بالمؤشرات والمعلومات التي تساعدهم على إجراء مزيد من الدراسات والبحوث الهادفة إلى تنويع مصادر تمويل التعليم العام وتطويرها في ضوء التجارب المعاصرة.

- يُعَدُّ البحث الحالي محاولة علمية لعلها الأولى من نوعها (حسب علم الباحث) التي تسعى إلى تقديم تصورًا لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب.

حدود البحث:

1- **الحدود الموضوعية:** يقتصر البحث على تطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب وبحسب المجالات المحددة في أداة البحث.

2- **الحدود البشرية:** مجموعة من الخبراء من مكتب التربية والتعليم في محافظة إب ومن المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي بجامعة إب.

3- **الحدود الزمنية:** تم تنفيذ البحث الحالي خلال العام (2023/2023) م.

4- **الحدود المكانية:** جميع مؤسسات التعليم العام في محافظة إب التي تشمل مكتب التربية والتعليم، والإدارات التعليمية في المديريات، والإدارات المدرسية للتعليم العام.

مصطلحات البحث:

أ- **التطوير:**

يعرفه مجاهد، (2008) أَنَّهُ: تخطيط مقصود لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي باليمن، بالاستفادة مما ظهر من مصادر تمويل للتعليم العام

في العديد من البلدان تلائم ظروف وطبيعة المجتمع اليمني

ويعرف إجرائيًا أَنَّهُ: مجموعة من التغيرات التي تسعى لتنويع مصادر تمويل التعليم العام وتطويرها بما يلائم طبيعة المجتمع اليمني وتحقيق أهدافه.

ب-مصادر التمويل:

تمثل المبالغ النقدية الواردة للمؤسسة التعليمية من جهة أو جهات مختلفة في هيئة وصايا ومنح أو هبات وتبرعات، أو ريع استثمار المرافق والمنشآت التعليمية والتربوية أو غير ذلك (وزارة المعارف، 2000، 1).

وعرفه حامد وآخرون (2008، 68) أَنَّهُ: مجموعة الموارد النقدية والعينية التي تمنح من جهة أو جهات مختلفة لمؤسسات التعليم العام الحكومي؛ لتحقيق أهدافها وإدارتها واستخدامها بكفاءة عالية.

يعرف إجرائيًا أَنَّهُ: الموارد سواء أكانت بشرية أم مالية أم فنية أم بناء أم غيره، التي تعتمد عليها المنشآت وذلك من أجل القيام بوظائفها على نحو يحقق الأهداف المنشودة.

ج- التمويل:

يعرف التمويل اصطلاحًا: مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع (فراح، 2014، 3).

ويعرفه جوهر والباسل (2015، 171) أَنَّهُ: "كيفية قيام الدولة بإيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسات التعليمية بصفة تسمح لها بتحقيق أهدافها وتنفيذ رسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية والاجتماعية.

التعريف الإجرائي: هو توفير الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة لتمويل أنشطة التعليم العام في محافظة إب بما يمكنه من القيام بالبرامج والأنشطة وتطويرها في الوقت المناسب لضمان تحقيق أهدافه وتنفيذ أنشطته.

د-التعليم العام:

تتبنى الباحثة في تعريف التعليم العام إجرائيًا التعريف الذي أشار إليه القانون العام للتعليم رقم (45) للعام 1992م الذي نص على إِنَّهُ: "إحدى أنواع التعليم الذي يشمل المدارس الملتحق بها السكان في الفئة العمرية (3-17) والذي يشمل مرحلة التعليم ما قبل الأساسي (رياض الأطفال) الذي يلتحق به الأطفال في الفئة العمرية (3-5) ومرحلة التعليم الأساسي الذي يلتحق به الأطفال في الفئة العمرية (6-14) ويشمل الصفوف الدراسية (1- 9) وكذلك مرحلة التعليم الثانوي الذي يلتحق بها التلاميذ في الفئة العمرية (15-17) وتشمل الصفوف الدراسية (10-12)" (وزارة الشؤون القانونية، 1992، 17).

الدراسات السابقة:

1-دراسة مجاهد (2010) بعنوان: تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

هدفت الدراسة إلى بيان أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه، وبيان الواقع الحالي لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه في اليمن، وأهم المشكلات التي تواجهه، وتحديد الأساليب التي يمكن من خلالها تطوير مصادر تمويل التعليم العام في اليمن، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستبانة التي تم تطبيقها على عينة من خبراء التعليم، ومن أهم نتائج الدراسة ما يأتي:

– يوافق أفراد العينة على أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام، ويتحفظ أفراد العينة حول أساليب فرض رسوم أو غرامات على الطلبة سواء منهم المترفعين أو الراسبين والباقين للإعادة أو المخالفين، في الوقت الراهن؛ نظرًا للظروف الاقتصادية الحالية الصعبة التي تحول دون تمكن الطلبة وأسرهم من سداد مثل هذه الرسوم.

– يوافق أفراد العينة على أساليب زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام، ويعتبرون ذلك واجبًا وطنيًا.

– يوافق أفراد العينة على أساليب زيادة المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام، وضرورة تفعيل لجان التنسيق مع هذه المنظمات والجهات المانحة.

2–دراسة العكادي(2014). بعنوان: تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم العام في محافظة تعز.

هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم العام في محافظة تعز من خلال معرفة واقع الإنفاق على التعليم العام في اليمن، وواقع الإنفاق عليه في محافظة تعز وأوجه الإنفاق، والتوصل إلى الأساليب التي يمكن أن تعمل على تنويع مصادر تمويله في محافظة تعز.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص واقع الإنفاق ومعرفة مشكلاته، والتعرف على آراء خبراء الدراسة، وقد توصل الباحث إلى نتائج محددة، أهمها: بلغت نسبة نفقات التعليم العام في محافظة تعز إلى نفقاته في الجمهورية اليمنية بشكل عام (12.7%) ، بلغت نفقات التعليم العام (40.736) مليار ريال، أي بنسبة (76.1%) من النفقات العامة للمحافظة ، بلغت النفقات الجارية (39.167) مليار ريال، أي بنسبة (96.1%) بينما بلغت النفقات الاستثمارية(1.568) مليار ريال، أي بنسبة (3.9%) ،أهم الأساليب التي يمكن أن تعمل على تنويع أساليب تطوير مشاركة المجتمع والقطاع الخاص التي حظيت بالرتبة الأولى. أساليب التمويل الذاتي التي حظيت بالرتبة الثانية. أساليب التمويل الحكومي التي حظيت بالرتبة الثالثة.

3–دراسة (البدوي ، 2021) بعنوان: تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة.

هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة ، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي بنوعية المسحي التطويري، لاتساقه وأهداف البحث الحالي وطبيعته، ولجمع البيانات والمعلومات استخدمت الباحثة أداة من نوع استبانة، تضمنت (49) فقرة تم تطبيقها بعد التأكد من صحتها وثباتها على عينة قصدية من الخبراء المشاركين في جولات أسلوب دلفي المعدل بلغ عددهم(24) خبيرًا من مكتب التربية والتعليم بمحافظة إب، ومن المتخصصين في الإدارة والتخطيط التربوي والمشاركين في جولات أسلوب دلفي المعدل، وتم تحليل البيانات باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة بواسطة برنامج الحزم الإحصائية (SPSS)، وفي ضوء ذلك توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج، أهمها: انخفاض المستوى الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين لواقع توفر مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب المعاصرة وبدرجة منخفضة وبنسبة موافقة إجمالية بلغت (48%) ارتفاع المستوى

الإجمالي لموافقة الخبراء المشاركين لمجالات تطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب في ضوء التجارب العالمية المعاصرة وبدرجة كبيرة وبنسبة موافقة إجمالية بلغت (83%).

4-دراسة الشهراني (2016) بعنوان: مدى فعالية التمويل الذاتي بمدارس التعليم العام بمحافظة بيشه من وجهة نظر مديري المدارس.

هدفت إلى دراسة واقع التمويل الذاتي ومعوقاته في مدارس التعليم العام بمحافظة بيشة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة طبقت على مجتمع الدراسة الذي تكون من (184) مديرًا ومديرة في محافظة بيشه، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الذاتي يمكن أن يساعد في توفير بيئة تربوية تعليمية مناسبة، وكذلك توفير المستلزمات الضرورية للمدارس، وتوصلت إلى أَنَّهُ لا يوجد مسؤولون مختصون في إدارة التمويل المدرسي، وأن هناك ضعفًا في توفير متطلبات العمل اللازمة لتمويل الذاتي.

5-دراسة الماضي (2016) بعنوان: تنويع مصادر التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة المدارس بمدينة الرياض.

هدفت إلى التعرف على وجهة نظر قادة المدارس حول أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العام، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، والإجراءات التي يجب أن يتخذها قادة المدارس لتنويع مصادر التمويل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة التي بلغت (93) قائدًا، وتوصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة اتفقوا على أَنَّ الإجراءات التي يجب أن يتخذها قادة المدارس الحكومية بمدينة الرياض لتنويع مصادر تمويل التعليم تتمثل في: تطبيق مفهوم المدرسة من أجل العمل، وتشجيع أفراد المجتمع المحلي على الوقف الخيري لصالح المدرسة، وتشجيع التبرع من خلال تسمية بعض الفصول أو المعامل باسم المتبرع، وتحصيل رسوم مقابل استخدام المرافق المدرسية كالملاعب ومعامل الحاسب الآلي، وتطبيق مفهوم المدرسة المنتجة التي تمكن من تدريب الطلبة في المشروعات الصغيرة.

6-دراسة كيم وهان Kin & Han (2014). بعنوان: "تمويل التعليم والشراكة بين القطاعين العام والخاص نموذج المساعدة الإنمائية للمؤتمر العالمي حول القضايا المعاصرة في التعليم".

وهدفت إِلَى تطوير أساليب تمويل التعليم المستندة على الشراكة في القطاع الخاص، والسندات ذات الأثر الاجتماعي؛ حيث قامت الدراسة بتحليل أسلوب السندات ذات الأثر الاجتماعي التي يتم دعمها من القطاعين العام والخاص لتمويل التعليم، وتختلف هذه السندات عن السندات المستخدمة في التعليم التقليدي؛ حيث ستكون الحكومة مسؤولة بشكل مباشر عن سداد أصل الدين والفوائد ويمكن أن يستخدم هذا الأسلوب بديلًا مساندًا للمساعدة في تخفيف بعض القيود على رأس المال في الميزانيات المخصصة للتعليم.

7-دراسة هيرناندیز Hernandez (2016) بعنوان: تمويل المدارس وأساليب التقويم وتأثيرهما في الكفاءة والإنتاجية في مدارس ولاية تكساس.

هدفت إلى تقويم مدى احتياج ولاية تكساس لإعادة التركيز على تخصيص التمويل الحكومي

لتحسين التحصيل الدراسي لدى الطلاب الدراسي، وصياغة مقترحات لتحسين آليات تمويل التعليم في ولاية تكساس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة عيوب في النظام الراهن لتمويل التعليم قبل الجامعي الحكومي في مدارس ولاية تكساس، منها فشل نظام تمويل التعليم في زيادة الميزانيات المالية المخصصة لتمويل المدارس؛ الأمر الذي أثر سلبًا في مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، بالإضافة إلى ما سبق يعتمد نظام تمويل التعليم في ولاية تكساس على عدد من القوانين العشوائية التي لا ترتبط باحتياجات الإدارات التعليمية أو المدارس، كما لا يوفر النظام الحالي لتمويل التعليم بالولاية تمويلًا منتظمًا ومستمرًا للإنفاق على البنية التحتية التعليمية أو على المعامل والوسائل التعليمية.

مناقشة الدراسات السابقة:

هدف البحث الحالي إلى تقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي في محافظة إب في ضوء التجارب المعاصرة واتفقت بذلك مع دراسة كلٍّ من مجاهد (2010) والعكاد(2014)، في تقديم تصور للتطوير مصادر تمويل التعليم العام، واختلف مع بقية الدراسات السابقة أما من حيث المنهج يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي بشقيه المسحي والتطويري؛ إذ اتفق مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي المسحي ، واتفق مع معظم الدراسات السابقة في استخدام الاستبانة أداةً للدراسة، ويتفق البحث الحالي مع أغلب الدراسات السابقة التي تناولت تطوير مصادر تمويل التعليم، وتحديد مجتمع البحث الحالي بجميع الخبراء والمتخصصين في مجال الإدارة والتخطيط التربوي في الجامعات ومكتب التربية والتعليم بمحافظة إب ، كما هو مؤكد أن عينة البحث تختلف من دراسة إلَى أخرى، نتيجة للمنهج المستخدم ولاختلاف نوعية وحجم المجتمع، وكذلك طبيعة الأهداف التي تسعى البحوث والدراسات لتحقيقها، ولما كانت عينة البحث الحالي قائمة على منهج الطريقة العمدية (القصدية)، في تحديد الخبراء المشاركين، فَإِنَّ عينة البحث تختلف مع أغلب الدراسات السابقة من حيث نوعية العينة وحجمها.

أوجه الاستفادة:

بناءً على ما سبق فإن البحث الحالي استفاد من تلك الدراسات في الجوانب الآتية:

– الإطار النظري لتمويل التعليم.

– تبرير مشكلة البحث وأهميته من خلال ما توصلت إليها من نتائج.

– الاطلاع على تجارب الدول في تمويل التعليم، وأخذ ما يناسب منها مع ظروف محافظة إب.

– بناء أداة البحث، والمنهج المتبع في هذا البحث، وتحديد الأساليب لبتي يمكن أن تعمل على تطوير مصادر تمويل التعليم العام في محافظة إب.

الخلفية النظرية

مفهوم التمويل لغة واصطلاحا:

عرف أَنَّهُ: البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة (ساكر،2006، 34).

تمويل التعليم:

يعرف أَنَّهُ: الموارد المالية المخصصة للتعليم من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو

المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة) البحيري، 2004، 34).

كما يعرف تمويل التعليم أَنَّهُ: الموارد المالية وغير المالية التي حصلت عليها المؤسسة من خلال البرامج والأنشطة والمشروعات التي نفذتها إدارة المؤسسة لزيادة مصادر التمويل لديها علاوة وعلى التمويل الحكومي (الجريري،2015، 247).

مصادر تمويل التعليم العام:

يتميز تمويل التعليم العام بتنوع مصادر تمويلية اللازمة لتلبية متطلباته، ويمكن أن تقسم مصادر تمويل التعليم إلى (العتيبي، 2005، 54):

أ-المصادر الحكومية:

هي ما تخصصه الحكومات في موازناتها للتعليم؛ حيث تقوم أغلب الدول بتخصيص مبالغ محددة من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على التعليم، ويختلف التمويل الحكومي للتعليم تبعًا لسياسات الدولة المتبعة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والنمط الإداري المتبع في الإدارة الحكومية، ويؤكد الغامدي (2006) أَنَّ هناك فجوة كبيرة بين الدول في حجم إنفاقها على التعليم ويرجع ذلك إلى الفوارق في دخلها القومي، كما يعكس ما يخصص لتمويل التعليم مقدار وحجم الاستثمار في التعليم. وتتكون ميزانية التعليم المخصصة من قبل الدولة من شقين وهي التكاليف الرأسمالية أو الاستثمارية مثل تكاليف الأراضي والمباني والأدوات والأجهزة والمعدات وهي النفقات الثابتة، ومن التكاليف الجارية التي تمثل باقي الإنفاق وتتضمن أجور العاملين والنفقات التشغيلية الدورية؛ حيث يتم التمويل الحكومي عن طريق ثلاثة طرق رئيسة (Muir, 2012, 102):

ب-المصادر غير الحكومية:

هي ما يتوفر من الموارد المالية أو غير المالية مباشرة أو غير مباشرة للإنفاق على النظام التعليمي الذي يتم من خلاله تحقيق الأهداف والبرامج التعليمية، ومن هذه المصادر الآتي:

-الرسوم الدراسية:

وهي الرسوم المفروضة على الطلبة وتحصل عليها المؤسسات التعليمية مقابل الخدمات التعليمية المقدمة، وغالبًا ما تكون الرسوم الدراسية رسوم رمزية لا تمثل نسبة الإنفاق على التعليم، وقد عمدت بعض الدول إلى جعل العملية التعليمية عملية تشاركية، تهدف إلى ضرورة المساهمة المالية المباشرة للمستفيدين من الخدمات التعليمية، كما أشارت العديد من الدراسات لمنظمة اليونسكو أن توفر الخدمات التعليمية المجانية للأفراد لا يوفر الاستمرارية لهذه الخدمات المقدمة، في حين مشاركة الأفراد في دفع تكاليف هذه الخدمات سوف يضمن لها ذلك (اليونسكو، 2014، 82).

-القروض:

تعرف أَنَّهَا: إمداد المنظمة المقترضة برأس مال في المقابل تعويض مالي بفائدة خلال عدد من السنوات، قد تصل إلى خمس أو عشر سنوات، وقد يكون للقروض مدة محددة بفائدة معينة وَتُعَدُّ من المصادر المهمة لتمويل التعليم إلا أَنَّهُ يأخذ عليها بوصفها مصدرًا من مصادر تمويل التعليم، أي أَنَّ الدولة تتحمل أعباء سدادها وفوائدها؛ الأمر الذي يتطلب من الدولة تقييم الموقف بطريقة علمية بين أعباء القروض والفوائد التي تجنيها من ورائها (أحمد، 2016، 22).

▪ **قروض المؤسسات التعليمية**

تلجأ المؤسسات التعليمية عندما تواجه العجز المالي الذي يحول دون الوفاء بمتطلباتها التعليمية إلى الاقتراض، سواء من مؤسسات خارجية كالمنظمات الدولية أو من مؤسسات داخلية؛ حيث تستخدم هذه القروض لتمويل برامجها وأنشطتها التعليمية، ويتم سداد هذه القروض على فترات وبنسبة فائدة معينة (الوهيبي والعاني، 2016، 26).

▪ **قروض الطلبة:**

هي نوع من القروض المخصصة لمساعدة الطلبة على دفع تكاليف التعليم والرسوم المرتبطة به، كالرسوم الدراسية والكتب ونفقات المعيشة (قروض طلابية/https://ar.m.wikipedia.org/wiki).

-المدرسة بوصفها وحدة إنتاجية:

يتغير هدف هذا النوع من المؤسسات التعليمية، ليجمع بين الهدف التعليمي والإنتاجي في ذات الوقت؛ حيث تتحول أهدافها إلى أهداف تعليمية إنتاجية، تعود عليها بالموارد المادية التي تستطيع من خلالها تسيير العملية التعليمية وخصوصًا في دفع بعض التكاليف التشغيلية المتكرر (الوهيبي والعاني،2016 ، 21).

-مشاركات مؤسسات المجتمع في تمويل التعليم:

هي كل ما يستطيع أن يقدمه المجتمع بجميع مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية من إسهامات عينية ومادية ومن جهود في دعم العملية التعليمية، على اعتبار أَنَّ التعليم مسؤولية مشتركة بين كافة عناصر المجتمع، وتتنوع إسهامات المجتمع المحلي في دعم التعليم من بناء المدارس أو تقديم الخدمات التعليمية أو التبرعات النقدية أو تقديم الدعم للمدارس من أجل تحسين الخدمات التعليمية (العتيبي، 2005، 77).

-المساعدات الدولية:

هي المساعدات المادية والعينية والفنية المقدمة من مؤسسات أو منظمات دولية أو إقليمية، لمساعدة الدول التي تعاني من عجز في تمويل نظامها التعليمي، وتأخذ هذه المعونات أشكالًا متعددة يمكن أن تكون على شكل هبات مالية أو عينية لا ترد، أو على شكل قروض ميسرة وبفوائد قليلة، مشروطة أو غير مشروطة (الوهيبي والعاني، 2016، 22).

-واقع الإنفاق على التعليم العام في اليمن:

أ-نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للدولة:

يمثل الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام للدولة مقياسًا لمدى اهتمام الدولة بالقطاع التعليمي، وتستخدم هذه النسبة للمقارنة بين ما تخصصه الدول للتعليم، واليمن من الدول التي تولي التعليم اهتمامًا كبيرًا، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال ما تخصصه من مبالغ مالية لهذا القطاع، وقد قدرت هذه المبالغ بنسب مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام للدولة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (1).

جدول (1) يوضح نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للدولة خلال الفترة (2011–2014م) (بالمليون ريال).

العام المالي	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة للدولة	نفقات التعليم والتدريب	نسبة نفقات التعليم والتدريب % من **	
				الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة للدولة
2011م	6.499.250	2.097.352	345.000	%5.3	%16.4
2012م	6.882.235	2.672.741	414.589	%6	%15.5
2013م	7.391.932	2.766.999	427.453	%5.4	%15.4
2014م	8.198.075	2.88.532	477.679	%5.8	%16.6
متوسط النسب	–	–	–	%5.6	%15.9

المصدر: وزارة المالية–موازنة السلطة المركزية للدولة للأعوام 2011م & 2013م+حسابات الباحثة.**

يتضح من الجدول (1) السابق ومن خلال حساب النسب كالآتي: (نسبة نفقات التعليم والتدريب: الناتج المحلي الإجمالي= نفقات التعليم والتدريب/ الناتج المحلي الإجمالي) و(نسبة نفقات التعليم والتدريب: النفقات العامة للدولة= نفقات التعليم والتدريب/ النفقات العامة للدولة):

– أن الإنفاق على التعليم والتدريب اتجه نحو الارتفاع من (345) مليار ريال عام 2011م إلى (477) مليار ريال عام 2014م؛ أي بلغت الزيادة للإنفاق نحو (72) مليار ريال في الفترة نفسها؛ وهذا يدل على مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع التعليم والتدريب من بين القطاعات المختلفة.

– عند مقارنة نفقات التعليم بالناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أَنَّ نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي اتجه نحو الارتفاع بمقدار ضئيل من (5.3%) عام 2011م إلى (5.8%) عام 2014م بفارق (0.5%) وبنسبة متوسط (5.6%)، وكذلك نسبة نفقاته من النفقات العامة للدولة اتجه نحو الارتفاع من (16.4%) إلى (16.6%) أي بفارق (0.2%) وبنسبة متوسط (15.9%) وهذا الارتفاع لصالح القطاعات العامة، وعند مقارنة متوسط النسب بالمعدلات التي أوصدت بها اليونيسكو والمؤتمرات الدولية أن تكون ميزانية التعليم في حدود (14– 17%) من الميزانية العامة للدولة، وفي حدود (4–5%) من الناتج المحلي الإجمالي، فَإِنَّهَا تفوق نسبة الناتج المحلي الإجمالي، وفي حدود النسبة المقرة من ميزانية الدولة، إلا أنها لا تفي بمتطلبات التعليم العام، نتيجة العشوائية في الصرف.

ب–نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب:

يستحوذ التعليم العام على النصيب الأكبر من إجمالي النفقات المخصصة لقطاع التعليم والتدريب، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية: (التوسع الكبير له سواءً في عدد الطلبة الملتحقين به، أو في عدد المؤسسات التعليمية أو في المعلمين)، ويمكن توضيح ذلك بالجدول رقم (2).

جدول (2) يوضح نسبة الإنفاق على التعليم العام إلَى إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب في الفترة 2011-2014م (بالمليون الريال)

السنة	الإنفاق على التعليم والتدريب	الإنفاق على التعليم العام	نسبة الإنفاق على التعليم العام % من الإنفاق على التعليم والتدريب
2011م	345.000	277.197	%80.3
2012م	414.589	313.309	%75.6
2013م	427.453	321.972	%76.9
2014م	477.679	374.224	%78.3
متوسط	-	-	%77.8

المصدر: وزارة المالية-موازنة السلطة المركزية للدولة للأعوام 2011م & 2013م+ حسابات الباحثة.

يتضح من الجدول السابق ومن خلال حساب نسبة الإنفاق على التعليم العام: الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب (الإنفاق على التعليم العام/ الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب):

- أَنَّ الإنفاق على التعليم العام ارتفع من (277) مليار ريال عام2011م إلى (374) مليار ريال عام 2014م بزيادة قدرها (97) مليار ريال خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى الزيادة في الإنفاق الجاري المتمثل في الأجور والمرتبات والنفقات الاستثمارية في إنشاء مؤسسات تعليمية لاستيعاب الملتحقين.

- أَنَّ نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب تراجعت من (80.3%) عام 2011م إلى (78.3%) عام 2014م؛ حيث فقد (2) نقطتين، وهذا التراجع لصالح الأنواع الأخرى من التعليم، وسوء توزيع ميزانية التعليم العام تبعًا لأهمية كل مرحلة من مراحل التعليم ودون مراعاة لأعداد الملتحقين به.

ج-توزيع نفقات التعليم العام على أوجه الإنفاق:

تتمثل أوجه الإنفاق في التعليم العام بالنفقات الجارية (الأجور والمرتبات والصيانة ونفقات التشغيل)، والنفقات الاستثمارية (المباني والأدوات والمعدات والتجهيزات)؛ حيث اتجهت النفقات الجارية نحو التزايد من (259.5787) مليار ريال عام 2011م إلى (333.600) مليار ريال عام 2014م، بزيادة فعلية قدرها (74) نقطة، وبنسبة (90.6%)، أي أَنَّهَا تلتهم أغلب النفقات، في حين أن النفقات الاستثمارية لا تزال ضئيلة مقارنة بالنفقات الجارية، إلا أَنَّهَا ارتفعت من (17.617) مليار ريال عام 2011م إلى (40.600) مليار ريال عام 2014م بزيادة قدرها (22.9) نقطة وبنسبة (9.4%) ويمكن توضيح ذلك بالجدول رقم (3).

جدول (3) يوضح النفقات الجارية والاستثمارية للتعليم العام في الفترة 2011- 2014م (بالمليون الريال)

السنة المالية	نفقات جارية		نفقات استثمارية		الإجمالي	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
2011م	259.578	%93.6	17.617	%6.4	277.197	%100
2012م	281.878	%89.9	31.431	%10	313.309	%100
2013م	288.796	%89.7	33.175	%10.3	321.972	%100
2014م	333.600	%89.2	40.600	%10.8	374.200	%100
متوسط	-	%90.6	-	%9.4	-	%100

المصدر: وزارة المالية- موازنة السلطة المركزية للدولة للعام2013م+ حسابات.

يتضح من الجدول السابق ومن خلال ما تم حسابه من قبل الباحثة عن طريق (نسبة النفقات الجارية= النفقات الجارية/ إجمالي النفقات) و(نسبة النفقات الاستثمارية= النفقات الاستثمارية/ إجمالي النفقات):

- إنَّ النفقات الجارية للتعليم العام بلغت (333.600) مليار ريال عام 2014م وبما يوازي ما نسبته (89.2%) من إجمالي نفقات التعليم العام، وهذا نتيجة لتضخم الجهاز التعليمي بالمدرسين والتربويين؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأجور والمرتبات.

- تراجعت النفقات الجارية للتعليم العام إلى إجمالي نفقاته العامة من (93.6%) في عام 2011م إلى (89.2%) عام 2014م وكان هذا التراجع لصالح النفقات الاستثمارية التي بدورها ارتفعت من (6.4%) إلى (10.8%) للفترة نفسها وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنفقات الجارية، وهذه النسبة غير كافية في ظل تدهور الكثير من المنشآت التعليمية، إلى جانب افتقار الكثير منها للجاهزية التعليمية الكاملة، كما يوجد أيضًا عدم توازن النفقات في أثناء توزيعها على مستوى الأبواب والفصول.

د-تكلفة الطالب في التعليم العام:

تمثل تكلفة الطالب السنوية ما يحصل عليه من الميزانية السنوية الجارية المخصصة للتعليم ويمكن توضيح تكلفة الطالب بالجدول رقم (4).

جدول (4) يوضح تكلفة الطالب في التعليم العام في الفترة 2011-2014م (بالمليون الريال)

السنة	* الإنفاق الجاري على التعليم العام بالمليون	** عدد الطلبة	*** تكلفة الطالب بالريال
2011م	259.578	5.033.201	51.573
2012م	281.878	5.102.405	55.244
2013م	288.796	5.302.253	54.466
2014م	333.600	5.874.357	56.789

* المصدر: وزارة المالية: مجلدات الموازنة العامة للدولة للأعوام 2011-2014م.

**وزارة التربية والتعليم.

*حسابات الباحثة.

إنَّ تكلفة الطالب يتم إيجادها من خلال (تكلفة الطالب السنوية= الإنفاق الجاري على التعليم العام سنويًا/ عدد الطلبة) *مليون؛ حيث يتضح من خلال الجدول أن تكلفة الطالب في التعليم العام ارتفعت من (51.575) ريال عام 2011م إلى (56.789) ريال عام 2014م، أي بنسبة (90.8%) وهذا راجع إلى ارتفاع عدد المدرسين المقيدين في كشوفات المرتبات، ومنح الامتيازات في الأجور والمرتبات الذي اشتمل عليها قانون المعلم، والهدر التربوي المتمثل (بالرسوم والتسرب) يؤدي إلى إهدار في الموارد المالية المخصصة.

-واقع الإنفاق على التعليم العام في محافظة إب:

أ-الإنفاق على التعليم العام في محافظة إب مقارنة بالنفقات العامة للمحافظة والإنفاق عليه في الجمهورية:

يستأثر التعليم العام في محافظة إب بجل الإنفاق من ميزانية المحافظة؛ كونه أكبر القطاعات سواء من حيث عدد الموظفين في هذا القطاع، أو من حيث عدد المؤسسات التابعة له، ويوضح ذلك الجدول رقم (5).

جدول (5) يوضح نسبة موازنة التعليم العام في المحافظة إلى الموازنة العامة للمحافظة وإلى موازنة التعليم العام في الجمهورية للفترة2011-2014م (بالمليون الريال)

السنة المالية	موازنة محافظة إب**	موازنة التعليم العام في الجمهورية*	موازنة التعليم العام في المحافظة**	نسبة موازنة التعليم العام في المحافظة إلى موازنة المحافظة%***	نسبة موازنة التعليم العام في المحافظة إلى موازنة التعليم العام في الجمهورية%***
2011م	31.237	277.197	24.796	79.4%	8.9%
2012م	37.094	313.309	26.778	72.2%	8.5%
2014م	39.157	321.972	30.893	78.9%	9.6%
المتوسط	-	-	-	76.8%	9%

*المصدر: وزارة المالية-موازنة السلطة المركزية للأعوام 2011&2012&2014م.

**مكتب المالية: حساب ختامي لموازنة السلطة المحلية-محافظة إب للأعوام 2011&2012&2014م.

يتضح من الجدول السابق ومن خلال الحسابات الآتية (موازنة التعليم العام في المحافظة/ موازنة التعليم العام في الجمهورية=%) و(موازنة التعليم العام في المحافظة/ موازنة المحافظة=%):

- إنَّ موازنة التعليم العام في محافظة إب تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي النفقات العامة في المحافظة؛ حيث ارتفعت من (24.796) مليار ريال عام 2011م وبنسبة (79.4%)، إلى (30.893) مليار ريال عام 2014م وبنسبة (78.9%)، أي بمتوسط نسبة (76.8%).

- إنَّ نسبة موازنة التعليم العام في المحافظة من موازنة التعليم العام في الجمهورية ارتفعت من (8.9%) عام 2011م إلى (9.6%) عام 2014م، أي بمتوسط

نسبة (9%)، وهذا دليل على الاهتمام الملحوظ من قبل الدولة

ب-توزيع نفقات التعليم العام في محافظة إب على أوجه الإنفاق:

اتجهت النفقات الجارية للتعليم العام على مستوى المحافظة نحو التزايد خلال الفترة (2011-2014م)؛ حيث زادت من (17.347) مليار ريال عام 2011م إلى (23.191) مليار ريال عام 2014م، بزيادة فعلية مقدارها (5.8) نقطة، في حين أن النفقات الاستثمارية لا يزال الإنفاق عليها متواضعًا إذا ما قورنت بالنفقات الجارية، ويمكن توضح ذلك من خلال الجدول رقم (6).

جدول (6) يوضح النفقات الجارية والاستثمارية للتعليم العام في محافظة أب للفترة 2014م

السنة المالية	النفقات الجارية		النفقات الاستثمارية		الإجمالي	
	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة	المجموع	النسبة
2011م	17.347	70%	7449	30 %	24.796	%100
2012م	18.246	68%	8532	32%	26.778	%100
2014م	23.191	75 %	7702	25%	30.893	%100
متوسط النسب	-	71%	-	29%	-	%100

المصدر: مكتب المالية-حساب ختامي لموازنة السلطة المحلية لمحافظة إب للأعوام 2011-2014.

يتضح من خلال الجدول (6) أن:

- النفقات الجارية للتعليم العام في المحافظة ارتفعت بمتوسط نسبة (71%) من إجمالي نفقات التعليم العام، ويرجع ذلك إلى تضخم الهيكل الوظيفي في المحافظة، وزيادة عدد المؤسسات التعليمية.

- ارتفاع ملحوظ في النفقات الاستثمارية من (7449) مليار ريال عام 2011 وبنسبة (30%) من إجمالي النفقات، إلى (7702) مليار ريال عام 2013م، وبنسبة (29%) مليار ريال من إجمالي النفقات، وهذا راجع إلى التوسع في أعداد المنشآت التعليمية، والترميم والإصلاح الذي حصل مؤخرًا لبعض المدارس في المحافظة.

ج-توزيع نفقات التعليم العام حسب أبواب وفصول الإنفاق:

توزع نفقات التعليم العام في محافظة إب حسب الأبواب الثلاثة (أجور وتعويضات العاملين، نفقات على السلع والخدمات، اكتساب الأصول غير المالية)، ونفقات الأبواب موزعة على الفصول حسب الاستخدام، والجدول رقم (7) يوضح ذلك.

جدول (7) يوضح توزيع نفقات التعليم العام في محافظة إب على أبواب وفصول الإنفاق للعام 2014م (بالمليون الريال).

الباب	إجمالي النفقات	الفصول	إجمالي النفقات
الأول – أجور وتعويضات العاملين.	29.965	(1) المرتبات والأجور وما في حكمها.	28.242
		(2) المساهمات المجتمعية.	1.722
الثاني – نفقات على السلع والخدمات والممتلكات.	157	(1) السلع والخدمات.	131
		(2) الصيانة.	26
الرابع – اكتساب الأصول غير المالية.	744.958	(1) اكتساب الأصول الثابتة.	744.958

المصدر: مكتب المالية – حساب ختامي لموازنة السلطة المحلية م/ إب للسنة المالية 2014.

يتضح من الجدول (7) أَنَّ: الباب الأول حصل على أكثر النفقات التي بلغت (29.965) مليار ريال، وحصل الفصل الأول الخاص بالأجور والمرتبات على نسبة (94.2%) من إجمالي الباب، وحصل الفصل الثاني على (5.7%) من إجمالي نفقات الباب، بينما بلغت نفقات الباب الثاني (157) مليار ريال ممثلًا بفصليه الأول: الخاص بالسلع والخدمات الذي حصل على نسبة(83.4%) والثاني: الخاص بالصيانة الذي حصل على نسبة (16.6%) من إجمالي نفقات الباب، ويدخل هذا ضمن النفقات الجارية كما بلغت نفقات الباب الرابع (744.958) مليار ريال، حصل فيه الفصل الأول والخاص بالأصول غير المالية الثابتة (مباني، معدات، إنشاءات، وأجهزة مكاتب... وغيرها)على هذه النفقات ويدخل هذا الباب ضمن النفقات الرأسمالية.

د–توزيع الطالب في التعليم العام في المحافظة:

تمثل التكلفة الجارية للتعليم العام والمتمثلة بالأجور والمرتبات للمدرسين والإنفاق على المستلزمات التعليمية ونفقات الصيانة التشغيلية، مقدار الإنفاق الجاري السنوي على الطالب من الموازنة العامة للتعليم العام، باستثناء النفقات الاستثمارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (8).

جدول (8) توزيع الطالب في التعليم العام في المحافظة

السنة	* الإنفاق الجاري على التعليم العام (بالمليون)*	عدد الطلبة**	*** تكلفة الطالب بالريال
2011م	17.347	653.597	26.540
2012م	18.246	679.582	26.848
2014م	23.191	658.313	35.227

***مكتب المالية: حساب ختامي لموازنة السلطة المحلية للمحافظة للأعوام 2011&2012&2014م.**

****مكتب التربية والتعليم بالمحافظة: إدارة الاحصاء والتخطيط+***حسابات الباحثة.**

يتضح من الجدول (8) أَنَّ تكلفة الطالب في التعليم العام في محافظة إب ارتفعت من (26.540) ريال عام 2011م إلى (35.227) ريال عام 2014م، وترجع الزيادة في تكلفة الطالب إلى: الارتفاع في الأسعار، والتذ بذب في القوى الشرائية للريال، وتضخم الهيكل الوظيفي الذي أدى إلى التوسع في أعداد الموظفين والمشرفين والمعاونين، وانتقال عدد من المدرسين العاملين في الميدان إلى الوظائف الإدارية في مكاتب التربية والتعليم في المديريات دون الحاجة إليهم في وظائفهم الجديدة، وترك أماكنهم في الميدان شاغرة؛ الأمر الذي تطلب توظيف آخرين ليقوموا بشغل هذه الوظائف.

-مصادر تمويل التعليم العام:

يعتمد التعليم العام في اليمن بدرجة أساسية على التمويل الحكومي، كما تشير المصادر والدراسات إلى ذلك، وهذا يأتي تجسيدًا لما جاء في الدستور اليمني؛ حيث نصت المادة (54) منه على أن: "التعليم حق للمواطنين جميعًا تكفله الدولة وفقًا للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي، وتعمل الدولة على محو الأمية، وتهتم بالتوسع في التعليم الفني والمهني") باطويح، 2001، 75).

كما تهتم الدولة بصورة خاصة برعاية النشء، وتحميه من الانحراف، وتوفر له التربية الدينية والعقلية والبدنية، وتهيئ له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في جميع المجالات"؛ حيث تضطلع الحكومة بالمسؤولية الأولى في تمويل التعليم؛ نظرًا للتزايد المستمر في إعداد الطلبة الملتحقين سنويًا، والطلب المتزايد على تحسين نوعية وأداء البرامج التعليمية والتربوية، والتوجه العام لمواكبة التطور ومسايرة التكنولوجيا وغيرها، بالإضافة إلى دخول جهات أخرى (أهليه وخاصة) للاستثمار في مجال التعليم، أصبحت تسهم مع الحكومة في تحمل جزء من أعباء التمويل (الماوري، 006/ 2007م: www.scepye.org/finane,com)، وحسب ما جاء في الموازنة العامة للسلطة المركزية فَإِنَّ مصادر تمويل التعليم العام في اليمن تتمثل في أربعة مصادر، والجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول (9) يوضح ميزانية التعليم العام حسب مصادرها للأعوام 2011-2013م (بالمليون الريال)

البيان / السنة	الإيرادات الذاتية	النسبة %	القروض	النسبة %	المنح	النسبة %	دعم حكومي	النسبة %	الإجمالي
2011م	1.917	%0.7	884	%0.3	6.764	%2.4	265.727	%95.9	277.179
2012م	2.357	%0.6	2.209	%0.7	7.475	%2.4	301.269	%96.1	313.311
2013م	2.319	%0.7	1.896	%0.6	5.511	%1.7	312.225	%96.9	321.972
متوسط النسب	-	%0.73	-	%0.053	-	%2.2	0	%96.3	-

المصدر: وزارة المالية-موازنة السلطة المركزية للدولة للأعوام 2011م & 2013م.

يتضح من الجدول (9) أن مصادر تمويل التعليم العام في اليمن تتمثل في:

1- **التمويل الحكومي:** يمثل المصدر الرئيس لتمويل التعليم العام (أساسي/ ثانوي)؛ حيث بلغت نسبته (96.3%) من إجمالي تمويل التعليم العام للأعوام 2011-2013م.

2- **القروض:** تمثل مصدرًا ثانويًا لتمويل التعليم العام؛ حيث بلغت نسبتها (0.53%) من إجمالي التمويل، وهي في واقع الأمر تتحملها الموازنة العامة للدولة؛ ولذا تندرج ضمن المصادر الحكومية.

3- **المنح:** تمثل مصدرًا ثانويًا لتمويل التعليم العام؛ حيث بلغت نسبتها (2.2%) من إجمالي التمويل.

4- **المصادر الذاتية:** تمثل مصدرًا ثانويًا لتمويل التعليم العام؛ حيث بلغت نسبتها (0.73%) وهي عبارة عن الرسوم التي يدفعها الطلبة مقابل الكتب الدراسية والأنشطة الطلابية ورسوم الامتحانات ورسوم الحصول على وثائق التخرج.

ونستنتج مما سبق إنَّ المصادر الثلاثة (القروض والمنح والمصادر الذاتية) تُعَدُّ مصادر ثانوية إذ تمثل مجتمعة ما نسبته (3.5%) وهي نسب ضئيلة مقارنة بالتمويل الحكومي.

رابعا: منهجية البحث وإجراءاته

1-منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي بنوعية المسحي والتطويري، وذلك كالآتي:

أ-**المنهج الوصفي المسحي والتطويري:** لمعرفة وتشخيص واقع تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة وتصميم التصور المقترح تطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب.

2-مجتمع البحث وعينته:

بناءً على طبيعة البحث وأهدافه تم تحديد مجتمع البحث بالخبراء من المتخصصين بالإدارة والتخطيط التربوي ومن القيادات الإدارية في مكتب التربية والتعليم في محافظة وفق أسلوب دلفي المعدل، تم اختيار عينة قصدية من الخبراء المتخصصين بلغت (24) خبيرًا كما هو مبين في الجدول (10).

جدول (10) توزيع أفراد عينة البحث (الخبراء المشاركين)

م	الجهة	
.1	جامعة إب	12
.2	مكتب التربية والتعليم م /اب	12
الإجمالي		24

صدق وثبات أداة البحث: لمعرفة صدق أداة البحث تم عرض أداة البحث على لجنة من الخبراء المحكمين المتخصصين في الجامعات عددهم (10) محكمًا بهدف استخراج **الصدق الظاهري لأداة البحث من حيث إضافة أو حذف أو تعديل أي فقرة وتحديد مدى انتمائها للمجالات، وكذلك مدى صلاحيتها، واعتماد نسبة الاتفاق (80%) لتكون معيارًا لاعتماد مصادر التمويل، وحذف المصدر الذي يحصل على أقل من النسبة المحددة، وبعد ذلك تم استخراج الأداة بصورتها النهائية.**

كما تم استخراج ثبات أداة البحث بطريقتين هما:

أ-التجزئة النصفية بين فقرات الأداة لكل مجال وعلى مستوى الأداة بشكل عام، من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون بين جزئي الأداة والمجالات، كما هو موضحٌ في الجدول (11).

ب–طريقه الفاكرونباخ حيث تم حساب الاتساق الداخلي للمجالات المحددة، كما هو موضحٌ بالجدول (11).

جدول (11) قيم معامل ارتباط بيرسون وألفاكرونباخ لثبات أداة البحث

المجال	عدد الفقرات	طريقة التجزئة النصفية	معامل الفاكرونباخ
مصادر التمويل الحكومي.	18	.798	.934
مصادر التمويل الذاتية.	14	.883	.928
مصادر التمويل المجتمعية.	12	.868	.916
مصادر التمويل من القروض والمنح.	6	.834	.844
الكلي	50	.858	.965

خامساً: عرض النتائج ومناقشتها وتفسيرها

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي: ما درجة أهمية مصادر تمويل التعليم بالجمهورية اليمنية في ضوء نتائج الاتجاهات المعاصرة؟ استخدمت الباحثة للإجابة عن السؤال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزن النسبية.

جدول (12) ترتيب المجالات حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء المشاركين درجة الأهمية

م	المجال	ت	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
4	مصادر التمويل من القروض والمنح.	1	2.73	.54	%91	كبيرة
3	مصادر التمويل المجتمعية.	2	2.56	.54	%85	كبيرة
2	مصادر التمويل الذاتية.	3	2.47	.58	%82	كبيرة
1	مصادر التمويل الحكومي.	4	2.34	.54	%78	كبيرة
			2.48	.46	%83	كبيرة

يتضح من الجدول (12) أَنَّ النتيجة الإجمالية لدرجة أهمية مصادر تمويل التعليم في ضوء الاتجاهات المعاصرة كانت بدرجة (كبيرة) وبمتوسط حسابي (2.48) وبانحراف معياري (0.46) ووزن نسبي (83%)، أما على مستوى المجالات الأربعة الرئيسة للأداة، فقد كانت النتيجة على النحو الآتي:

– أَنَّ جميع المجالات التي تمثل أبرز مصادر تمويل التعليم العام فقد نالت درجة أهمية **(كبيرة)** مع وجود بعض التفاوت في قيمها الإحصائية؛ حيث جاء المجال المتعلق **بمصادر التمويل من القروض والمنح والمساعدات**، في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي مقداره (2.73) وبانحراف معياري (0.54) ووزن نسبي (91%)، وبدلالة لفظية كبيرة. وجاء المجال المتعلق **بمصادر التمويل المجتمعية** في **المرتبة الثانية**، بمتوسط حسابي مقداره (2.56) وبانحراف معياري (0.44) ووزن نسبي (85%)، وبدلالة لفظية كبيرة. وجاء المجال الخاص **بمصادر التمويل الذاتية** في **المرتبة الثالثة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.47)

وانحراف معياري (0.58) ووزن نسبي (82%)، وبدلالة لفظية كبيرة، أما المجال الخاص **بمصادر التمويل الحكومي** فقد جاء في **المرتبة الرابعة والأخيرة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.34) وانحراف معياري (0.54) ووزن نسبي (78%)، وبدلالة لفظية كبيرة.

ويعزى ذلك إلى إدراك عينة الخبراء أن المنح والقروض ومشاركة المجتمع والقطاع الخاص لا غنى عنها من أجل استمرار العملية التعليمة خاصة في ظل الأوضاع الحالية التي يمر بها البلد، وتخفيف العبء على موازنة الدولة التي أصبحت عاجزة عن توفير أبسط الحقوق (المرتبات)، ما يشعر الجميع بالمسؤولية الوطنية تجاه التعليم. كما يعزى إلى إدراك عينة الخبراء أَنَّ هذه الأساليب تمكن المجتمع والفرد من الحصول على الخدمات التعليمية على حدٍ سواء، كما أن التعليم استثمار متجدد لا يحده زمان أو مكان ويجب أن يشارك الجميع في تمويله.

2-عرض النتائج لدرجة الأهمية على مستوى مجالات:

أ-عرض نتائج درجة الأهمية لمجال مصادر التمويل من القروض والمنح العربية والأجنبية

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء المشاركين نتائج استجابة أفراد العينة حول درجة الأهمية لمصادر التمويل من القروض والمنح العربية والأجنبية

م	الفقـــــــرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
1	تخصيص نسبة من الدعم المقدم من المانحين لمشروع تطوير التعليم في اليمن لصالح التعليم العام في المحافظة .	1	2.91	.29	%97	كبيرة
2	تخصيص نسبة من القروض والمنح التي تقدمها الدول والصناديق العربية والأجنبية للقطاعات التنموية لصالح التعليم العام في المحافظة.	2	2.83	.49	%94	كبيرة
4	إشراك المنظمات الداعمة المتخصصة في التعليم على المستوى العربي والأجنبي في تقديم الدعم المالي والمادي للتلاميذ الفقراء في التعليم العام في المحافظة.	3	2.70	.65	%90	كبيرة
6	تخصيص نسبة من المنح والقروض الأجنبية التي تقدم لتطوير وتحسين البرامج التربوية في اليمن لصالح التعليم العام في المحافظة.	4	2.70	.70	%90	كبيرة
5	تخصيص نسبة من الدراسات والاستشارات العلمية التي تقوم بها المؤسسات والمنظمات العربية والأجنبية في القطاعات التموينية باليمن لصالح التعليم العام في المحافظة.	5	2.65	.65	%88	كبيرة
3	تخصيص نسبة من رسوم الاتفاقيات العربية والأجنبية مع اليمن لصالح التعليم العام في المحافظة .	6	2.61	.66	%87	كبيرة
المتوسط العام للمجال			2.73	.54	%91	كبيرة

يتضح من الجدول (13) الآتي:

- ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية لمصادر التمويل من القروض والمنح العربية والأجنبية، وقد حصل هذا المجال **على المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي مقداره (2.73) وبانحراف معياري (0.54) ووزن نسبي (91%) وبدلالة لفظية مرتفعة.

– أما على مستوى الفقرات فيتضح أَنَّ تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين لتطوير مصادر تمويل التعليم، في قيمها الإحصائية بين(2.61 –2.91) في المتوسط الحسابي وانحراف معياري تراوح بين (0.29–0.66) ووزن نسبي تراوح (87% –97%)، وقد كانت القيم الإحصائية المرتفعة لمعظم الفقرات؛ حيث جاءت الفقرة **تخصيص نسبة من الدعم المقدم من المانحين لمشروع تطوير التعليم في اليمن لصالح التعليم العام في المحافظة في المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي (2.91) وانحراف معياري (0.29) ووزن نسبي (97%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **بتخصيص نسبة من القروض والمنح التي تقدمها الدول والصناديق العربية والأجنبية للقطاعات التنموية لصالح التعليم العام في المحافظة في المرتبة الثانية** بمتوسط حسابي (2.83) وبانحراف معياري(0.49) ووزن نسبي (94%) وبدلالة لفظية كبيرة.

ويعزى ذلك إلى قناعة أفراد العينة بضرورة، الاستفادة الكاملة من المنح والقروض المخصصة للتعليم العام، وتوجيهها لمشروعات التعليم الحقيقة التي تدعم تحقيق أهداف العملية التعليمية، وتوطيد علاقة الشراكة بين الحكومة وشركاء التنمية وتعزيز إشراك ممثلي الجهات المانحة في الإعداد والتنفيذ والتقييم، لضمان تحقيق الهدف من هذه الأموال، وبالأخص المنح وضمان توافر المزيد من المنح والقروض في تمويل التعليم العام، والمشاركة في تقديم الحلول لتمويل التعليم العام في باليمن، كما جاءت هذه النتائج مدعمة للاتجاهات العالمية نحو تحسين الشراكة مع المانحين، والسعي إلى زيادة التعاون من قبل المنظمات والدول المانحة للدول الفقيرة والنامية.

ب–عرض نتائج درجة الأهمية لمجال مصادر التمويل المجتمعية:

جدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء المشاركين نتائج استجابة أفراد العينة حول درجة الأهمية لمصادر التمويل المجتمعية

م	الفقـــــــــرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
12	إسهام الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم مشاريع التعليم العام بالمحافظة.	1	2.83	.58	%94	كبيرة
2	إشراك دور مجالس الآباء والأمهات في البحث عن مصادر ودعم مالي ومعنوي من قبل أفراد المجتمع القادرين.	2	2.82	.49	%94	كبيرة
1	الهبات والتبرعات والمنح من رجال الأعمال وأهل الخير .	3	2.73	.54	%91	كبيرة
3	تخصيص بعض الأراضي الخاصة لبعض الأفراد يهبونها لإقامة مباني مدرسية عليها في المستقبل.	4	2.70	.70	%90	كبيرة
4	إشراك القطاع الخاص في دعم وتمويل الأنشطة المدرسية ماليًا وماديًا	5	2.65	.57	%88	كبيرة
8	إشراك المؤسسات والشركات الخاصة والمجتمعية في تقديم منح داخلية للتلاميذ التعليم العام.	6	2.65	.71	%88	كبيرة

5	فرض نسبة من عائدات الأنشطة التي تنفذها المؤسسات والجمعيات الأهلية لصالح التعليم العام.	7	2.52	.79	%84	كبيرة
9	تخصيص نسبة من رسوم المؤتمرات والندوات التي تتناول القضايا المجتمعية في المحافظة لصالح التعليم العام.	8	2.52	.79	%84	كبيرة
7	إشراك القطاع الخاص في المساهمة بطباعة الكتب وتوفير الوسائل التعليمية، والأدوات المعملية والتجهيزات المادية المدرسية .	9	2.44	.84	%81	كبيرة
11	تحصيص نسبة من رسوم التحويلات المالية الداخلية والخارجية لدى البنوك والمصارف الأهلية في المحافظة لصالح التعليم.	10	2.43	.90	%81	كبيرة
10	تخصيص نسبة من عائدات المحلات التجارية والصناعية الأهلية في المحافظة لصالح التعليم العام.	11	2.22	.95	%74	متوسطة
6	فرض نسبة من رسوم التلاميذ في المدارس الأهلية لصالح دعم التعليم العام.	12	2.17	.94	%72	متوسطة
	المتوسط الإجمالي		2.56	.54	%85	كبيرة

يتضح من الجدول (14) الآتي:

– ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية **لمصادر التمويل المجتمعية**، وتفاوت مستوى موافقتهم نحو **مصادر التمويل المجتمعية**، وقد حصل هذا **المجال على المرتبة الثانية** بمتوسط حسابي مقداره (2.56) وبانحراف معياري (0.54) ووزن نسبي (85%)، وبدلالة لفظية كبيرة.

– أما على مستوى الفقرات فيتضح تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين لتطوير مصادر التمويل المجتمعية، في قيمها الإحصائية، فقد كانت القيم الإحصائية المرتفعة لمعظم الفقرات؛ حيث جاءت الفقرة المعنية **بإسهام الصندوق الاجتماعية للتنمية في دعم مشاريع التعليم العام بالمحافظة في المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي (2.83) وبانحراف معياري (0.58) ووزن نسبي (94%)، وجاءت الفقرة المعنية **بإشراك دور مجالس الآباء والأمهات في البحث عن مصادر ودعم مالي ومعنوي من قبل أفراد المجتمع القادرين في المرتبة الثانية** بمتوسط حسابي (2.82) وبانحراف معياري(0.49) ووزن نسبي (94%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **بالهبات والتبرعات والمنح من رجال الأعمال وأهل الخير في المرتبة الثالثة** بمتوسط حسابي (2.73) وبانحراف معياري(0.54) ووزن نسبي (91%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **بتخصيص بعض الأراضي الخاصة لبعض الأفراد يهبونها لإقامة مباني مدرسية عليها في المستقبل في المرتبة الرابعة** بمتوسط حسابي (2.73) وبانحراف معياري(0.70) ووزن نسبي (90%) وبدلالة لفظية كبيرة.

ويعزى ذلك إِلَى أَنَّ قناعة أفراد العينة بِأَنَّ التعليم العام يحتاج فعلًا إلى التمويل من مصادر غير حكومية؛ لأن الدولة لم تعد قادرة على تحمل تكاليف التعليم العام وتطويره ومجابهة الطلب المتزايد عليه

خاصة في ظل ظروف العدوان على الوطن، وما يؤكد ضرورة مشاركة كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته وشركاته وأفراده، عن طريق الهبات والتبرعات والمنح من المؤسسات والشركات ورجال الأعمال والقادرين، وتفعيل دور مجالس الآباء والأمهات. كما يعزى إِلَى أَنَّ أفراد العينة يدركون تمامًا أهمية المشاركة المجتمعية واعتبارها واجبًا وطنيًا، كما هو توجه معاصر في الإنفاق على التعليم في معظم الدول العالم.

أما القيم الإحصائية المنخفضة نسبيًا في هذا المجال فكانت للفقرات الأربع الأخيرة، فقد جاءت الفقرة المعنية **بإشراك القطاع الخاص في المساهمة بطباعة الكتب وتوفير الوسائل التعليمية، والأدوات المعملية والتجهيزات المادية المدرسية** في **المرتبة الرابعة قبل الأخيرة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.44) وانحراف معياري (0.84) ووزن نسبي (81%)، وبدلالة لفظية مرتفعة، وجاءت الفقرة المعنية **بتحصيص نسبة من رسوم التحويلات المالية الداخلية والخارجية لدى البنوك والمصارف الأهلية في المحافظة لصالح التعليم.** في **المرتبة الثالثة قبل الأخيرة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.43) وبانحراف معياري (0.90) وبوزن نسبي (81%) وبدلالة لفظية مرتفعة، وجاءت الفقرة المعنية **بتخصيص نسبة من عائدات المحلات التجارية والصناعية الأهلية في المحافظة لصالح التعليم العام** في **المرتبة الثانية قبل الأخيرة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.22) وبانحراف معياري (0.95) ووزن نسبي (74%)، وبدلالة لفظية متوسطة، أما الفقرة المعنية **بفرض نسبة من رسوم التلاميذ في المدارس الأهلية لصالح دعم التعليم العام**، فقد جاءت في **المرتبة الأخيرة** في هذا المجال بمتوسط حسابي مقداره (2.17) وانحراف معياري (0.94) ووزن نسبي (72%)، وبدلالة لفظية متوسطة. ويعزى ذلك إلى غياب التشريعات واللوائح والقوانين التي يمكن أن تنظم الاستفادة من تلك المصادر.

-عرض نتائج درجة الأهمية لمجال مصادر التمويل الذاتية:

جدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء المشاركين نتائج استجابة أفراد العينة حول درجة الأهمية لمصادر التمويل الذاتي

م	الفقـــــــــرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
5	إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم، مقابل رسوم رمزية لصالح التعليم في المحافظة	1	2.78	. 62	%93	كبيرة
14	استثمار وقت فراغ المدارس بإقامة دورات تدريبية وغيرها وتخصيص عائداتها لصالح التعليم العام.	2	2.74	.62	%91	كبيرة
10	إصلاح المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لإقامة الحفلات والمناسبات المجتمعية لصالح التعليم العام.	3	2.70	.64	%90	كبيرة
4	إقامة الأسواق الخيرية في المدارس وتخصيص عائدتها لدعم التعليم العام.	4	2.61	.66	%87	كبيرة

م	الفقـــــــــرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
11	استثمار واجهات المدارس للإعلانات لعرض المنتجات الوطنية للشركات والمحلات التجارية لصالح التعليم العام.	5	2.61	.78	%87	كبيرة
12	استغلال المساحات الفائضة من أراضي المدارس لإنتاج بعض المواد الغذائية.	6	2.61	.78	%87	كبيرة
13	استغلال واجهات المدارس التي تقع على الشوارع العامة لإقامة المشاريع التجارية لصالح التعليم العام.	7	2.61	.72	%87	كبيرة
6	تصميم برمجيات تعليمية في جميع المقررات الدراسية والفنية والترفيهية، وتباع للتلاميذ من الأسر الميسورة لصالح التعليم العام.	8	2.57	.84	%86	كبيرة
9	استثمار قاعات مصادر التعلم والإنترنت، والمكتبات، والملاعب الرياضية، وغيرها خارج الدوام الرسمي وفي العطل الصيفية، لصالح المدارس.	9	2.44	.84	%81	كبيرة
7	إقامة الفرق الثقافية والفنية المدرسية، وتخصيص نسبة من دخلها لصالح المدارس.	10	2.39	.89	%80	كبيرة
3	فرض بعض الغرامات المالية على التلاميذ الذين تتكرر مخالفتهم للأنظمة واللوائح المدرسية.	11	2.22	.95	%74	متوسطة
8	استثمار آلات الطباعة الكمبيوتر وآلات التصوير لصالح المدارس.	12	2.22	.95	%74	متوسطة
1	فرض رسوم على الأسر الغنية والمغتربين في المحافظة جزءًا من نفقات التعليم كرسوم دراسية في جميع مراحل وصفوف التعليم العام.	13	2.09	.95	%70	متوسطة
2	فرض غرامة على التلاميذ الراسبين والباقين للإعادة من الأسر الغنية والمغتربين في المحافظة.	14	2.04	.93	%68	متوسطة
المتوسط العام للمجال			2.47	.58	%82	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه (15) الآتي:

– ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية **لمصادر التمويل الذاتية**؛ حيث حصل هذا المجال على **المرتبة الثالثة** بمتوسط حسابي إجمالي (2.47) وبانحراف معياري إجمالي بلغ (0.58) ووزن نسبي (82%) وبدلالة لفظية كبيرة.

– أما على مستوى الفقرات فيتضح تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين لتطوير مصادر التمويل الذاتية، في قيمها الإحصائية، فقد كانت القيم الإحصائية المرتفعة لمعظم الفقرات؛ حيث جاءت الفقرة المعنية **بإقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم، مقابل رسوم رمزية لصالح التعليم في المحافظة** في **المرتبة الأولى**

بمتوسط حسابي (2.78) وانحراف معياري (0.62) ووزن نسبي (93%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **باستثمار وقت فراغ المدارس بإقامة دورات تدريبية وغيرها وتخصيص عائداتها لصالح التعليم العام في المرتبة الثانية** بمتوسط حسابي (2.72) وبانحراف معياري(0.64) ووزن نسبي (91%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **بإصلاح المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لإقامة الحفلات والمناسبات المجتمعية لصالح التعليم العام في المرتبة الثالثة** بمتوسط حسابي (2.70) وبانحراف معياري(0.62) ووزن نسبي (90%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **باستغلال واجهات المدارس التي تقع على الشوارع العامة لإقامة المشاريع التجارية لصالح التعليم العام في المرتبة الرابعة** بمتوسط حسابي (2.61) وبانحراف معياري(0.72) ووزن نسبي (87%) وبدلالة لفظية كبيرة.

ويعزى ذلك إلى قناعة أفراد العينة بضرورة تطوير المصادر الذاتية للتعليم العام، عن طريق تصميم البرامج التعليمية والترفيهية التي تباع للطلبة والمجتمع والاستفادة من هذه المساهمات في تمويل الأنشطة التعليمية، واستثمار قاعات مصادر التعلم والإنترنت، والمكتبات والملاعب الرياضية، خارج الدوام الرسمي، وفي العطل الصيفية؛ حَيْثُ إِنَّ ذلك يعمل على تنمية المواهب والإبداع عند الطلبة وأفراد المجتمع، وربط الطلبة والمجتمع بالمدارس في أثناء العطل الصيفية وخارج الدوام الرسمي، والمردود المادي، إلى جانب زيادة ثقة المجتمع بهذه المدارس، شريطة أن يعمل تشريعات لوائح وقوانين تنظم هذه العمليات والأنشطة وتحافظ على أثاث ومقتنيات المدرسة.

– أما القيم الإحصائية المنخفضة نسبيًا في هذا المجال فكانت للفقرات الخمس الأخيرة، فقد جاءت الفقرة المعنية **بإقامة الفرق الثقافية والفنية المدرسية، وتخصيص نسبة من دخلها لصالح المدارس في المرتبة الرابعة قبل الأخيرة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.39) وبانحراف معياري (0.89) ووزن نسبي (80%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **بفرض بعض الغرامات المالية على التلاميذ الذين تتكرر مخالفتهم للأنظمة واللوائح المدرسية في المرتبة الثالثة قبل الأخيرة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.22) وانحراف معياري (0.95) ووزن نسبي (73%)، وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **بفرض رسوم على الأسر الغنية والمغتربين في المحافظة جزءًا من نفقات التعليم كرسوم دراسية في جميع مراحل وصفوف التعليم العام في المرتبة الثانية قبل الأخيرة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.09) وبانحراف معياري (0.95) ووزن نسبي (70%) وبدلالة لفظية كبيرة. أما الفقرة المعنية **بفرض غرامة على التلاميذ الراسبين والباقين للإعادة من الأسر الغنية والمغتربين في المحافظة**، فقد جاءت في **المرتبة الأخيرة** في هذا المجال بمتوسط حسابي مقداره (2.04) وبانحراف معياري (0.93) ووزن نسبي (68%)، وبدلالة لفظية كبيرة.

ويعزى ذلك إلى إدراك أفراد العينة أَنَّ فرض رسوم على الطلبة في حالة مخالفتهم الأنظمة واللوائح المدرسية، سيعمل على مزيد من الفوضى، وَمِنْ ثَمَّ شراء الأنظمة واللوائح المدرسية، كما أَنَّ مثل هذه الرسوم تبقى عرضة للنهب من قبل مُديري المدارس، في ظل عدم وجود القوانين واللوائح التي تنظم العملية، كما أَنَّ فرض رسوم إضافية على الطلبة الراسبين والباقين للإعادة، قد يؤدي إلى زيادة حالات التسرب وترك

المدرسة وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

د-عرض نتائج درجة الأهمية لمجال مصادر التمويل الحكومية:

جدول (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الخبراء المشاركين نتائج استجابة أفراد العينة حول درجة الأهمية لمصادر التمويل الحكومي

م	الفقـــــــــرة	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الأهمية
16	تخصيص نسبة من إيرادات مكتب الأوقاف في المحافظة لدعم التعليم العام.	1	2.87	.46	%96	كبيرة
1	رفع نسبة مخصصات التعليم العام في المحافظة السنوية من الميزانية المعتمدة للتعليم، والدخل القومي للدولة.	2	2.74	.62	%91	كبيرة
13	تخصيص الاستقطاعات من مرتبات العاملين الغائبين والمنقطعين في التربية والتعليم في المحافظة والمديريات والمدارس لدعم أنشطة التعليم العام.	3	2.74	.54	%91	كبيرة
15	تحديد نسبه من رسوم التجديد للرخص المتعلقة بالمدارس والمؤسسات والجمعيات الأهلية في المحافظة.	4	2.61	.72	%87	كبيرة
2	تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على السجائر والقات في المحافظة لصالح التعليم العام.	5	2.57	.66	%86	كبيرة
3	تخصيص نسبة من عائدات النفط والموارد المعدنية لصالح التعليم العام في المحافظة.	6	2.52	.85	%84	كبيرة
4	تخصيص نسبة من أراضي الدولة في المحافظة لإقامة المباني المدرسية عليها.	7	2.52	.79	%84	كبيرة
18	فرض نسبة من أموال صندوق التحسين في المحافظة لصالح التعليم.	8	2.52	.73	%84	كبيرة
5	إضافة رسوم على شبكة الاتصالات المحمولة والثابتة في المحافظة لصالح التعليم العام.	9	2.35	.88	%78	كبيرة
14	تحديد نسبة من رسوم الاعلانات واللافتات القماشية المعروضة في شوارع المحافظة.	10	2.26	.81	%75	متوسطة
17	فرض نسبة من رسوم الدعاوى القضائية امام المحاكم في المحافظة لصالح التعليم العام.	11	2.13	.92	%71	متوسطة
7	فرض رسوم على الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة التي تخص المحافظة لصالح تمويل التعليم العام.	12	2.09	.90	%70	متوسطة
6	فرض رسوم على تذاكر السفر من أبناء المحافظة لصالح التعليم العام	13	2.04	.88	%68	متوسطة

8	فرض ضريبة تعليمية على الأنشطة الترفيهية في المحافظة كالحفلات والمهرجانات الفنية والأنشطة الرياضية لصالح التعليم العام.	14	2.00	.85	%67	متوسطة
11	فرض نسبة رسوم على السلع الكمالية وشبه الكمالية التي تورد وتصدر في المحافظة لصالح التعليم العام.	15	2.00	.74	%67	متوسطة
12	استخدام عائدات أو فوائد الأموال المجمدة التي تخص المحافظة في البنوك لصالح التعليم العام.	16	2.00	.85	%67	متوسطة
9	فرض نسبة الضريبة على جميع المعاملات الحكومية المتخصصة في المقاولات والانشاءات في المحافظة لصالح التعليم العام.	17	1.96	.88	%65	متوسطة
10	تخصيص نسبة من قيمة فواتير المياه والكهرباء في المحافظة لصالح التعليم العام.	18	1.93	.92	%64	متوسطة
الإجمالي			2.34	.54	%78	كبيرة

يتضح من الجدول (16) الآتي:

– ارتفاع مستوى موافقة الخبراء المشاركين الإجمالية **لمصادر التمويل الحكومية**؛ حيث جاء المجال في **المرتبة الرابعة والاخيرة** بمتوسط حسابي مقداره (2.34) وانحراف معياري (0.54) ووزن نسبي (78%) وبدلالة لفظية كبيرة.

– أما على مستوى الفقرات فيتضح تفاوت مستوى موافقة الخبراء المشاركين لتطوير مصادر التمويل الحكومي للتعليم، في قيمها الإحصائية، فقد كانت القيم الإحصائية المرتفعة لمعظم الفقرات؛ حيث جاءت الفقرة المعنية **بتخصيص نسبة من إيرادات مكتب الأوقاف في المحافظة لدعم التعليم العام** في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي (2.87) وانحراف معياري (0.46) ووزن نسبي (96%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **برفع نسبة مخصصات التعليم العام في المحافظة السنوية من الميزانية المعتمدة للتعليم، والدخل القومي للدولة** في **المرتبة الثانية** بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري(0.62) ووزن نسبي (91%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **بتخصيص الاستقطاعات من مرتبات العاملين الغائبين والمنقطعين في التربية والتعليم في المحافظة والمديريات والمدارس لدعم أنشطة التعليم العام** في **المرتبة الثالثة** بمتوسط حسابي (2.74) وانحراف معياري(0.54) ووزن نسبي (91%) وبدلالة لفظية كبيرة، وجاءت الفقرة المعنية **بتحديد نسبة من رسوم الاعلانات واللافتات القماشية المعروضة في شوارع المحافظة** في **المرتبة الرابعة** بمتوسط حسابي (2.61) وانحراف معياري(0.72) ووزن نسبي (87%) وبدلالة لفظية كبيرة.

ويعزى ذلك إلى إدراك أفراد العينة لضرورة اعتماد الحكومة مبالغ إضافية للتعليم العام وزيادة مخصصاته لتلبية متطلباته وحاجاته، وتأمين مورد ثابت للتعليم العام ودعم مشروعاته ولعل الأوقاف من الموارد الثابتة التي لم تتأثر بالأزمة، وقد جاءت هذه النتائج موافقة للاتجاهات العالمية نحو زيادة الإنفاق على التعليم العام.

– أما القيم الإحصائية المنخفضة نسبيًا في هذا المجال فكانت للفقرات الأربع الأخيرة؛ جاءت الفقرة المعنية **باستخدام عائدات أو فوائد الأموال المجمدة التي تخص المحافظة في البنوك لصالح التعليم العام** في **المرتبة الرابعة قبل الأخيرة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.00) وبانحراف معياري (0.85) ووزن نسبي (67%) وبدلالة لفظية متوسطة، وجاءت الفقرة المعنية **بفرض نسبة رسوم على السلع الكمالية وشبه الكمالية التي تورد وتصدر في المحافظة لصالح التعليم العام،** في **المرتبة الثالثة قبل الأخيرة**، بمتوسط حسابي مقداره (2.00) وانحراف معياري (0.74) ووزن نسبي (67%) وبدلالة لفظية متوسطة، وجاءت الفقرة المعنية **بفرض نسبة الضريبة على جميع المعاملات الحكومية المتخصصة في المقاولات والإنشاءات في المحافظة لصالح التعليم العام** في **المرتبة الثانية قبل الأخيرة،** بمتوسط حسابي مقداره (1.96) وبانحراف معياري (0.88) ووزن نسبي (65%) وبدلالة لفظية متوسطة، أما الفقرة المعنية **بتخصيص نسبة من قيمة فواتير المياه والكهرباء في المحافظة لصالح التعليم العام،** فقد جاءت في **المرتبة الأخيرة** في هذا المجال بمتوسط حسابي مقداره (2.26) وانحراف معياري (0.92) ووزن نسبي (64%) وبدلالة لفظية متوسطة.

ويعزى ذلك إلى إدراك عينة الخبراء أن التمويل الحكومي يوفر العدالة في الخدمات التعليمية ويساعد في تعميم التعليم وشموليته إلَّا أَنَّهُ يكون عاجزًا عن تحقيق الإنفاق على التعليم في ظل الأزمات والحروب.

التصور المقترح والاستنتاجات والمقترحات

سادسا: التصور المقترح

تم تصميم التصور المقترح بناء على النتائج الميدانية التي توصل إليها البحث الحالي الخاصة بتحديد واقع تطوير مصادر تمويل التعليم العام بمحافظة إب ودرجة أهميته، بحسب ما أشارت إليها نتائج موافقة الخبراء المشاركين في البحث، وبما يرتقي بالتعليم العام في محافظة إب، وتنفيذ المهام المرسومة، ويؤدي إلى تحقيق أهدافه، ويمكن استعراض التصور المقترح كالآتي:

1-المبررات العلمية للتصور المقترح:

ينطلق التصور من خلال مواكبة المبررات العلمية الآتية:

أ- إنَّ تمويل التعليم العام في المحافظة يُعَدُّ من أهم القضايا وأكثرها إثارة للجدل.

ب-الاعتماد على التمويل المختلط مع التأكيد علي سلامة الجدارة والأهلية.

ج-التوسع في زيادة الموارد المالية مع ترشيد استخدامها.

د- إنَّ التعليم استثمار اجتماعي يتطلب توفير الاعتمادات اللازمة له من الأموال العامة.

هـ-التوصل إلى موارد جديدة لتمويل التعليم العام في المحافظة.

و-زيادة فاعلية مؤسسات التعليم العالي في المحافظة.

ز-تنوع مصادر تمويل التعليم العام في المحافظة.

ح-دعم فئات المجتمع لتمويل التعليم العام في المحافظة.

ط- إنَّ التعليم مسؤولية اجتماعية ويجب ألا يكون مسؤولية الدولة فقط.

ي-إنَّ التعليم مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع؛ حيث يتم تمويل التعليم بالتعاون بين الدولة والقطاع الأهلي.

ك-يأتي هذا التصور بما يحتويه من أفكار ليسهم بفاعلية في تطوير مصادر تمويل التعليم لمواجهة التحديات التي قد تواجهها ووضع الحلول للمشكلات سعيًا لتطوير العملية التعليمية.

ل-يأتي هذا التصور ملبيًا لتوصيات ومقترحات الكثير من الدراسات والبحوث في هذا السياق.

2-أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى تحقيق الآتي:

أ-الهدف العام:

تطوير مصادر تمويل التعليم العام بمحافظة إب من خلال إعداد وتنفيذ الآليات والوسائل والأدوات وبما يمكنها من تطوير مصادر تمويل التعليم العام بمحافظة إب.

ب-الأهداف الفرعية:

-تطوير مصادر التمويل الحكومي للتعليم العام في المحافظة.

-تطوير مصادر التمويل الذاتية للتعليم العام في المحافظة.

-تطوير مصادر التمويل المجتمعية للتعليم العام في المحافظة.

-تطوير مصادر التمويل من القروض للتعليم العام في المحافظة.

3-مصادر بناء التصور المقترح:

تم بناء التصور المقترح في ضوء العديد من المصادر العلمية هي:

أ-الأطر النظرية لتمويل التعليم من حيث المفاهيم والأسس والخطوات والأساليب والوسائل والأدوات الحديثة.

ب-النتائج الميدانية التي توصل إليها البحث الحالي والخاصة بموافقة الخبراء المشاركين في البحث على مصادر تمويل التعليم في محافظة إب.

ج-واقع توفر مصادر تمويل التعليم في محافظة إب.

د-نتائج الدراسات العلمية المحلية والعربية ذات العلاقة بموضوع البحث.

4-محتوى التصور المقترح:

يحتوي التصور المقترح على تقديم الآليات العلمية الهادفة إلى تطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي بمحافظة إب والتي تم إعدادها في ضوء جميع المصادر الفكرية والنتائج الميدانية، ويمكن عرضها من خلال الآتي:

أ-عناصر التصور المقترح لتمويل التعليم العام بمحافظة إب:

- **مجال القروض والمنح:**

- تخصيص نسبة من الدعم المقدم من المانحين لمشروع تطوير التعليم في اليمن لصالح التعليم العام في المحافظة.

- تخصيص نسبة من القروض والمنح التي تقدمها الدول والصناديق العربية والأجنبية للقطاعات التنموية لصالح التعليم العام في المحافظة.

- تخصيص نسبة من المنح والقروض الأجنبية التي تقدم لتطوير وتحسين البرامج التربوية في اليمن لصالح التعليم العام في المحافظة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

- تأسيس وحدة تناغم للتعاون والتفاهم مع شركاء التنمية بوزارة التربية والتعليم، وإشراك ممثلين عن هذه الجهات والمنظمات في مراحل الإعداد المختلفة.
- اعتبار الخطة السنوية لوزارة التربية والتعليم الإطار الوحيد، الذي يترجم النتائج التربوية.
- أن يعمل كل شركاء التنمية على توفير كل الموارد لدعم مخرجات خطط مكتب التربية والتعليم، وعدم تمويل أي نشاط أو برنامج خارج تلك خطط.
- تكون المراجعة السنوية المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، هي الآلية الوحيدة لمراجعة وتقييم الخطط والبرامج.
- استكمال الجهود والآليات والقوانين والنظام المحاسبي، لبرامج الحوافز الأسرية للتلاميذ.
- عقد لقاءات شهرية للتواصل مع ممثلي الوزارة والجهات والمنظمات المانحة، للوقوف أمام المعوقات والصعوبات ووضع المعالجات وتحديد الإنجازات بشكل دوري، وخاصة ما يتعلق بمشروع تطوير التعليم الأساسي ومشروع تطوير التعليم الثانوي وتعليم الفتاة.
- تكليف مركز البحوث لدراسة وتقييم تجربة مشروع "بريدج" تحسين المدرسة الشاملة بمحافظة تعز، الممول من قبل "جايكا" وتقييم جهود المنظمة ودراسة تأثيراتها.

▪ **مجال مصادر التمويل المجتمعية:**

– إسهام الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم مشاريع التعليم العام في المحافظة.

– إشراك مجالس الآباء والأمهات في البحث عن مصادر ودعم مالي ومعنوي من قبل أفراد المجتمع القادرين.

– الهبات والتبرعات والمنح من رجال الأعمال وأهل الخير.

– تخصيص بعض الأراضي الخاصة لبعض الأفراد يهبونها لإقامة مباني مدرسية عليها في المستقبل.

– إشراك القطاع الخاص في دعم وتمويل الأنشطة المدرسية ماليًا وماديًا.

– إشراك المؤسسات والشركات الخاصة والمجتمعية في تقديم منح داخلية للتلاميذ التعليم العام.

– فرض نسبة من عائدات الأنشطة التي تنفذها المؤسسات والجمعيات الأهلية لصالح التعليم العام.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتي:

– دراسة سبل تمويل التعليم العام وتنويع موارده. إيجاد آلية معينة ومنظمة لنمو التمويل المؤسسي والوقفي للتعليم العام. تحديد أولويات البرامج التي تتطلب تمويلًا من قطاع الأعمال والإنتاج واقتراح أساليب تمويلها.

– إعداد دليل تعريفي يوضح مجالات التبرع الممكنة للتعليم العام، من قبل رجال المال والأعمال والأفراد، ومؤسسات المجتمع ومنظماته. تقويم توزيع الموارد الحالية المتاحة للتعليم العام ومتابعته.

– دعوة القطاع الخاص للمشاركة في إدارة التعليم العام وتمويله.

– فتح قنوات مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص لحثهم على المشاركة في تكاليف التعليم.

– إشراك ممثلين عن القطاع الخاص في مختلف مراحل إعداد الخطط والاستراتيجيات.

– تقديم أراضي لبناء بعض المدارس الخاصة التي تخفض رسومها الدراسية، أو التي تم إنشائها

في مناطق فقيرة، أو تسهم بجزء من قيمة هذه الأراضي لهذه المدارس.

– تقديم قروض ميسرة لبناء مدارس وتجهيزها.

– منحها الكتب المدرسية، وبعض الوسائل التعليمية المتوفرة.

– منح بعض المدرسين من وزارة التربية للمدارس الخاصة التي تخفض الرسوم الدراسية، والمدارس المتميزة في مستواها التعليمي، أو المدارس التي تخصص مقاعد للفقراء.

– ▪ مجال التمويل الذاتية:

– إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم، مقابل رسوم رمزية لصالح التعليم في المحافظة.

– استثمار وقت فراغ المدارس بإقامة دورات تدريبية وغيرها وتخصيص عائداتها لصالح التعليم العام.

– إصلاح المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لإقامة الحفلات والمناسبات المجتمعية لصالح التعليم العام.

– استغلال واجهات المدارس التي تقع على الشوارع العامة لإقامة المشاريع التجارية لصالح التعليم العام.

– استثمار واجهات المدارس للإعلانات لعرض المنتجات الوطنية للشركات والمحلات التجارية لصالح التعليم العام.

– إقامة الأسواق الخيرية في المدارس وتخصيص عائداتها لدعم التعليم العام.

– تصميم برمجيات تعليمية في جميع المقررات الدراسية والفنية والترفيهية، وتباع للتلاميذ من الأسر الميسورة لصالح التعليم العام.

– ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتي:

– تشكيل وحدة إدارية في مكتب التربية والتعليم، تكون مهمتها دراسة البدائل التي تقترحها المدارس للتمويل الذاتي، وإقرارها للتنفيذ ومتابعة تنفيذها وتقويمها، والرقابة على أوجه الصرف.

– يقدم مكتب التربية والتعليم دراسة للسلطة المحلية في وزارة التربية والتعليم، شاملة تجارب التمويل الذاتي لمدارس التعليم العام في العديد من دول العالم، وأهميتها ومبررات الأخذ بها مع نماذج من تجارب وسبل تنفيذها، والفوائد المالية والتربوية والاجتماعية المتوخاة منها، تمهيدًا لإقرارها من قبل المجلس، والبدء ببعض المدارس تنفيذ بعض هذه التجارب ومراقبتها بدقة، لإدخال التعديلات عليها تمهيدًا للتوسع في تنفيذها على المدارس الأخرى.

– عقد دورات متنوعة للطلبة والجمهور في الفترة المسائية أو الصيف مثل: دورات في الحاسوب والإنترنت والبرمجة واللغة الانجليزية وحفظ الأغذية والتدبير المنزلي، وتعليم الكبار والسكرتارية والدعاية والإعلان برسوم رمزية تحدد سلفا.

– حصيلة استثمار آلات الطباعة الكمبيوتر وآلات التصوير لصالح المدارس.

– رسوم استثمار قاعات مصادر التعلم والإنترنت، والمكتبات، والملاعب الرياضية.

▪التمويل الحكومي:

– تخصيص نسبة من إيرادات مكتب الأوقاف في المحافظة لدعم التعليم العام.

– رفع نسبة مخصصات التعليم العام في المحافظة السنوية من الميزانية المعتمدة للتعليم، والدخل القومي للدولة.

– تخصيص الاستقطاعات من مرتبات العاملين الغائبين والمنقطعين في التربية والتعليم في المحافظة والمديريات والمدارس لدعم أنشطة التعليم العام.

– تحديد نسبة من رسوم التجديد للرخص المتعلقة بالمدارس والمؤسسات والجمعيات الأهلية في المحافظة.

– تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على السجائر والقات في المحافظة لصالح التعليم العام.

– تخصيص نسبة من أراضي الدولة في المحافظة لإقامة المباني المدرسية عليها.

– تخصيص نسبة من عائدات النفط والموارد المعدنية لصالح التعليم العام في المحافظة.

– فرض نسبة من أموال صندوق التحسين في المحافظة لصالح التعليم.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتي:

– إنشاء وحدة لاقتصاديات التعليم في مكتب التربية والتعليم، تعد الخطط والبرامج لنشاطات الإدارة، وتنفيذها بعد اعتمادها، وتقديم المقترحات فيما يتعلق بقضايا اقتصاديات التعليم.

– إدارة الموارد المالية للتعليم على أسس اقتصادية، دراسة وتحليل موازنات التعليم العام في المحافظة.

– حساب كلفة الطالب السنوية، والأساليب العلمية لزيادة نصيب الطالب بالتعليم العام، تحليل كلفة المباني والأثاث والتجهيزات المدرسية، وإعداد التوصيات المناسبة، واقتراح الوسائل الاقتصادية التي يمكن أن ترفع من كفاءة وفاعلية النظام التعليمي وتحديد الاحتياجات المستقبلية، من المباني، والتقنيات، والتجهيزات، والأنشطة التعليمية وغيرها.

– تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على القات والسجائر، ونسبة من أموال الزكاة في المحافظة لصالح التعليم العام، وتحديد نسبة من ضريبة الدخل والمهن التجارية، ومن الضرائب المفروضة على الثروة العقارية، ونسبة من ضريبة المبيعات، تحديد نسبة من ضريبة الجمركية.

– فرض ضريبة تعليمية على الأنشطة التجارية والصناعية، والمشروعات الاستثمارية والإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة والسلع الكمالية وشبه الكمالية. الأنشطة الترفيهية، كالحفلات والمهرجانات الفنية والمباريات الرياضية. تذاكر السفر، جميع المعاملات الحكومية لصالح التعليم العام، العمالة الوافدة، شبكة الاتصالات المحمولة والعادية.

متطلبات تنفيذ التصور:

لتنفيذ هذا التصور المقترح يتطلب وجود مقومات تسهم في دعم تنفيذ التصور المقترح:

أ–إنشاء حسابات المدارس في البنوك أو البريد، وإدارتها من قبل المدارس والمجتمع المحلي، وآلية الصرف وإخلاء العهد، وفقًا للأنظمة المالية المعتمدة، والاتفاق على اعتماد سقوف الميزانية المحددة للتعليم.

ب–إيجاد توازن بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة الخاصة بالمحافظة، بترشيد الإنفاق أو العمل على سد العجز تدريجيًا بتوفير مبالغ لكل سنة مالية.

ج–العمل على إقامة الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية، وعمليات الهدر التربوي، وتوجيهها فيما ينتج عن طريق تخطيط الإنفاق على التعليم، وتحديد الأولويات، ووضع الأهداف للخطط المستقبلية، واقتراح الحلول للمشكلات الحالية والمستقبلية.

د–إيجاد نظام فعال يضمن حسن تقدير الاحتياجات المالية ومتطلبات الوحدات التعليمية، والقدرة

على توفير الموارد المالية للإنفاق على الخدمات التعليمية.

هـ-تطوير الهيكل الضريبي عن طريق ربط الضريبة برقم قومي، والتوريد مباشرة عبر البنك المركزي أو أحد فروعه لحساب الوحدات التعليمية.

و-إنشاء قنوات اتصال وعلاقات، لتأسيس حوار مسؤول يعني بالشأن التربوي كونها قضية مجتمعية، وذلك بين المؤسسات التعليمية ومختلف شرائح المجتمع ومستوياته، والجهات ذات العلاقة.

ز-وضع الأطر القانونية والتنظيمية التربوية اللازمة، لتوسيع قاعدة مشاركة المجتمع المحلي في الإدارة والإشراف والتخطيط للنشاط التربوي، في إطار علاقة شراكة حميمية ومسؤولة وهادفة بين الجانبين.

ح-تكوين الأطر القانونية والتنظيمية، للإنشاء مجالس تضم ممثلي القيادات التربوية وممثلي القطاع الخاص وقطاع الأعمال والإنتاج والخدمات والمجتمع على المستوى المحلي.

ط-عقد اجتماعات ومؤتمرات إعلامية تتناول القضية التربوي كونها قضية مجتمعية، ويهدف إلى تقرير علاقة الانفتاح والثقة المتبادلة في إطار من الشفافية والمسؤولية وقبول المساءلة.

ي- مراعاة الأوقات المناسبة لتنفيذ البرامج المقترح في التصور، بما لا يؤثر في سير العملية التعليمية، في إطار من التنسيق التكاملي مع مكتب التربية بالمحافظة، والإدارات التعليمية بالمديريات.

ك- وضع نظام فعال للرقابة على الصرف والأداء، من جهات حكومية متعددة، مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مكتب المالية، مكتب التربية والتعليم.

ل- إعداد الخطة السنوية لمكتب التربية والتعليم في المحافظة بمشاركة جميع الأطراف.

م- التدريب الشامل لمكونات السلطة المحلية بما يبين لها أدوارها، وأين تستقل وأين تتكامل، وكيف تنسق أعمالها أفقيًا وراسيًا.

المشكلات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح:

جدول (17) مصفوفة المشكلات التي تواجه تنفيذ التصور وطرق معالجتها

م	المشكلات	المعالجات
1	قلة إدراك وتقبل القيادات، وقناعاتها بأهمية تنفيذ التصور.	لتوعية والتثقيف بأهمية تنفيذ التصور في مصادر تمويل التعليم في محافظة إب.
2	ضعف توفر الموازنات والاحتياجات الخاصة بالمتطلبات من مادية وبشرية ومالية لتنفيذ التصور المقترح.	توفير الوسائل اللازمة لتنفيذ التصور المقترح.
3	غياب الوسائل والتقنيات اللازمة لتنفيذ التصور المقترح.	وضع خطة التواصل مع الخبراء والمتخصصين وعقد حلقات نقاش معهم عبر الشبكة المعلوماتية لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم حول تطوير مصادر تمويل التعليم في محافظة إب.
4	قلة وجود المتخصصين والخبراء وفق ما يتطلب تنفيذ التصور المقترح.	تصميم نظم واضحة بين العاملين والقيادات في مكتب التربية والتعليم والسلطة المحلية بهدف تنسيق العمل فيما بينهم آليًا.

5	غياب التشريعات والأنظمة واللوائح التي تنسق جهود تطوير مصادر تمويل العام في المحافظة.	التنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة بعقد اللقاءات ونشر المقالات التي تركز على أهمية تطوير مصادر تمويل التعليم بمحافظة إب.
6	ضعف الوعي وعدم وجود ثقافة بأهمية تطوير مصادر تمويل التعليم في محافظة إب.	استحداث إدارات للتوعية والتثقيف بأهمية مصادر تمويل التعليم بمحافظة إب.
7	ضعف القدرات القيادية في اتخاذ القرارات وتقويم الأداء.	عقد الدورات لتدريبية في تنمية القدرات القيادية وتفويض الصلاحيات.

ثامنًا–الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات:

1–الاستنتاجات:

توصلت الباحثة إلى استنتاجات عديدة تجمل أهمها بالآتي:

أ–إنَّ استمرار اعتماد المؤسسات التعليمية الحكومية في تمويلها بشكل شبه كامل على تخصيصات الموازنة الحكومية، هو ما يفقدها جزءًا مهمًا من استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة.

ب– ضعف المخصصات المرصودة أصلًا للتعليم من الموازنة العامة، مقارنة بالزيادة الكبيرة بعدد الملتحقين في التعليم العام وتعرض هذه المخصصات للانقطاع والترشيد في حالة الأزمات كما حصل بعد عام 2014، يؤدي إلى صعوبات تواجه التعليم وبالأخص التعليم الحكومي.

ج– من إفرازات التوسع في التعليم العام، هو تضاعف عدد الطلبة الملتحقين في أقل من عقد، وارتفاع نسب النمو السنوي في زيادة عدد الطلبة والمدرسين على حدٍ سواء.

د– تبقى مسألة تمويل التعليم الحكومي مهمة ومعقدة، وَمِن ثَمَّ أهمية إيجاد مصادر دائمة ومستقرة ومتنوعة لتمويل التعليم العام.

هـ– ضرورة تقليل الاعتماد على المخصصات المركزية وتعزيز الاستقلالية في المؤسسات التعليم العام، وحصر دور الوزارة في الرقابة والإشراف والتوجيه والمسائلة لتحقيق الشفافية المطلوبة في كل من التعليم الحكومي أولًا والخاص ثانيًا.

2–التوصيات:

أ–تطبيق التصور المقترح وإجراء التطوير المناسب أو ما ينبغي اضافته وتحليل خطواته والعمل على وضع الخطط والمشاريع والبرامج الهادفة من قبل لجنة مكونة من مكتب التربية والتعليم والمتخصصين في والإدارة التخطيط التربوي وفق ما هو موضح في التصور.

ب–إصدار التشريعات واللوائح والأنظمة من قبل القيادات في وزارة التربية والتعليم التي تضمن تنفيذ التصور المقترح.

ج–البدء بتنفيذ التصور المتقرح على احدى المديريات بالمحافظة.

د–توفير المتطلبات المادية والبشرية والمالية اللازمة والمحددة في التصور المقترح.

هـ-إعداد البرامج التدريبية الهادفة إلى تطوير مصادر تمويل التعليم العام بحسب ما هو في التصور المقترح.

و-القيام بإجراء الدراسة العلمية الهادفة إلى تحديد الإجراءات اللازمة لتطبيق التصور المقترح.

ز-وضع الخطط اللازمة لتنفيذ التصور المقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام في محافظة إب.

ح-متابعة عملية تنفيذ التصور المقترح من قبل لجنة متخصصة في وزارة التربية والتعليم والسلطة المحلية.

ط-إقرار نظام التمويل الذاتي وتنمية الموارد الذاتية بمدارس التعليم العام بالمحافظة

ي-مديرو إدارة التربية والتعليم في المحافظات، ومديرو ومديرات مدارس التعليم العام الصلاحيات المناسبة لتسهيل عملية الحصول على التمويل الذاتي وفق ضوابط مرنة وواضحة.

ك-السماح لمديري ومديرات المدارس بصرف التمويل الحكومي وفق ما يرونه مناسبًا لاحتياجات مدارسهم، لا وفق خطة موحدة مرسومه مسبقا من قبل الوزارة.

ل-دراسة المعوقات التي تواجه إدارة المدرسة في زيادة مصادر التمويل والعمل على حلها بطريقة علمية وعملية جادة ومدروسة.

3-المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث الحالي تقترح الباحثة القيام بإجراء الدراسات العلمية المكملة الأهداف البحث الحالي ومنها:

- دراسات تقويمية لمعرفة اتجاهات القيادات في وزارة التربية والتعليم نحو تطوير مصادر تمويل التعليم العام في الجمهورية اليمنية.
- دراسة لتحديد المتطلبات اللازمة لتطوير مصادر تمويل التعليم العام.
- دراسة لتحديد ومعرفة المعوقات والمشكلات الإدارية والمالية والبشرية التي تواجه تطبيق التصور المقترح.
- دراسة لإعداد تصور لتنويع مصادر تمويل التعليم العام.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

[1] الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في اليمن (2006 _ 2015 م).

[2] الأغبري, بدر سعيد علي (2007).**قضايا ومشكلات التعليم في اليمن** ,د.ط.دار الكتاب الجامعي ,صنعاء, اليمن.

[3] البنك الدولي (2001م): تقرير التنمية البشرية، الرياض.

[4] البنك الدولي، (2014)، شراكة القطاع الخاص في التعليم، دراسة مقدمة للبنك الدولي، واشنطن.

[5] التقرير الوطني، (2004) ،تقييم متوسط الأمد للتعليم للفترة من (2000-2004م) ، وزارة التعليم العالي، السودان.

[6] جوهر ،علي صالح ، وجمعة ،الباسل، (2011)تمويل التعليم والوقف في المجتمعات الإسلامية رؤية اقتصادية تربوية ،ط1 ، المكتبة العصرية للتوزيع والنشر ، المنصورة مصر.

[7] جوهر، علي، الباسل، ميادة، (2015)، الاستثمار الامثل في تمويل التعليم، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

[8] جوهر، علي، والملاحي، وفاء (2018)، متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم في مصر في ضوء التوجهات المعاصرة، مجلة الثقافة والتنمية.

[9] الحاج، أحمد علي، (2011)، اقتصاديات التعليم بين النظرية والتطبيق، دار الشوكاني للتوزيع والنشر، صنعاء، اليمن.

[10] حامد، محمد عبد السلام وهمام بدراوي والسيد محمود البحيري (2008)، تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 68.

[11] الحاوري، محمد أحمد، (2005)، التعليم في اليمن بين قيود التمويل ومتطلبات التطوير، دراسة مقدمة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم باليمن، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء.

[12] الحواري، محمد، (2007)، التعليم في اليمن بين قيود التمويل ومتطلبات التطير، الأمانة العامة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم، اليمن، 2.

[13] الحوثي ,محمد بن إبراهيم،(2008), التعليم العام ، رؤية تحليلية ,دراسة مقدمة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم مايو، 2008.

[14] الريمي، يوسف سلمان، (2016)، دور القطاع الخاص في خفض تكلفة التعليم (ورشة عمل)، مركز البحوث والتطوير، (اكتوبر 20-18)، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

[15] ساكر،محمد ،(2006) ،محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية ،جامعة خيضرة –بسكرة ،الجزائر.

[16] الشهراني، خالد ، (2016) ، مدى فعالية التمويل الذاتي ، في مدارس التعليم العام بمحافظة بيشة من وجهة نظر مديري المدارس ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض.

[17] العكادي، عائدة، (2014)، تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل التعليم العام بمحافظة تعز ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،جامعة تعز ، الجمهورية اليمنية.

[18] فراح، رائدة، (2014)، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية العلوم، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

[19] الماضي، عبد العزيز، (2016). تنويع مصادر التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قادة المدارس بمدينة الرياض، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية الشرق العربي للدراسات العليا، قسم الإدارة والإشراف التربوي.

[20] المالكي، عبد الله، (2013)، بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي، (10)، 113- 147

[21] مجاهد، فايز، (2010)، تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، [رسالة ماجستير غبر منشورة]، جامعة صنعاء، اليمن.

[22] المجلس الأعلى لتخطيط التعليم(2003): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(2002/2001م)، أغسطس2003م، دار المصباح للطباعة، صنعاء.

[23] المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،(2004): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(2003/2002م)، أغسطس2004م، صنعاء.

[24] المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،(2005): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(2004/2003م)، أغسطس2005م، صنعاء.

[25] المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،(2006): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(2005/2004م)، أغسطس 2006م، صنعاء.

[26] المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، (2006)، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة، أغسطس، صنعاء.

[27] المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،(2007): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(2006/2005م)، أغسطس2007م، صنعاء.

[28] المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: إحصائيات الأعوام (2014/2013-2011/2010 م).

[29] المركز الوطني للمعلومات (2005).مادة معلوماتية عن التعليم العام في اليمن ,صنعاء ,ابريل .

[30] مكتب التربية والتعليم بمحافظة إب :إدارة الاحصـــاء والتخطيط والرقابة ,احصائيات 2016/2015م.

[31] مكتب المالية بمحافظة إب ,موازنة الســلطة المحلية للأعوام 2014/2012/2011م.

[32] وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2004)، تقرير التنمية البشرية، صنعاء.

[33] وزارة التربيــة والتعليم (2004)، التقرير العـام لنتـائج المســح التربوي الدوري 2003/2002م، يناير 2004م، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء.

[34] وزارة التربية والتعليم ،(2008) ، تقرير الإنجاز السنوي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي لعام 2007، المراجعة الســنوية المشــتركة الرابعة لتنفيذ الاسـتراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأسـاسـي (الملتقى التربوي)، 5-7 مايو 2008م، صنعاء.

[35] وزارة الـتـربـيــة والـتـعـلـيـم:احصـــــائـيـات الأعـوام (2009/2008م-2013/ 2014 م).

[36] وزارة المـاليـة ,مجلـدات الموازنـة العـامـة للـدولـة لعـام 2011-2014م.

[37] وزارة المعارف، (2000)، التعليم من حولنا-تجارب من دول العالم، كتاب المعرفة، العدد(16)، الرياض.

[38] اليونســكو (2014) ، مشــاركة المجتمع في الإدارة التربوية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

[39] الخطيب، خـالـد عبـدالبـاقي، مبـادئ قـانون الإجراءات الجزائية، الاســتدلال والتحقيق الابتدائي، مكتبة خالد بن الوليد، صنعاء2015م.

[40] الشــميري، مطهر عبده محمد، شــرح قانون الإجراءات الجزائية اليمني، مكتبة الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء2017م.

[41] الشــهاوي، قدري عبدالفتاح، معايير الحبس الاحتياطي والتدابير البديلة، دار النهضة العربية، القاهرة2006م.

[42] المجـالي، ســميح، أثر الإجراء البـاطـل في المركز القانوني للمتهم، دار وائل للنشر، عمان، دون سنة نشر.

[43] المر، محمـد عبـد الله محمـد، الحبس الاحتيـاطي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية2006م.

[44] المرصفاوي، حسن صـادق، أصول الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الاسكندرية1998م.

ثانيًا-المراجع الأجنبية:

[45] Fzekas , Mihaly , (2012)School Funding Formulas , Review ofMain Characteristics and Impacts ,OECD , Education Working Papers ,No ,74 , Paris ,OECD , Puplishing.

[46] Gesk, G. Terrg and Mcmahon , W. Walter(1982). Financing Education. Overcoming Inefficiency and Inequity:The University of Olinois Press.U.S.A.

[47] Hernan, l, (2016), School funding and assessment and their impact on efficiency and productivity in Texas Paper Presented to The Texas Senate Education Committee Austin Texas Latino Education Coalition,1-6.

[48] Kim,J,&Han, M.(2014).Education Financing and public –private partnership Development Assistance Model.Global Conference on Contemporary Issues in Education (pp.100-103).Las Vegas:Social and Behavioral Sciences.

[49] Muir,Rick. (2012).not for profil: The role of the private sector in England's